ديسمبر 2023

المنار

تصدر عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

العدد (155)

50
Cherishing our Past
Charting our Future

COP28UAE
UNITE. ACT. DELIVER.

الالتزامات التاريخية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال مؤتمر الأطراف COP28

Develop Green, Include All

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

مشاركة إيجابية لمجموعة البنك في مؤتمر الأطراف COP28

مرحبـــا بكم في هـــذا العدد الخاص من مجلة المنار، حيث نســـلط فيه الضوء علـــى الدور المؤثر لمجموعة البنك الإســـلامي للتنمية فـــي مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشـــرين المعنـــي بتغير المناخ (COP28) فـــي دبي. وباعتبارها مؤسســـة حاصلة على تصنيف AAA تمثل الجنوب العالمي، قادت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مناقشات مهمة بشأن المناخ وساهمت بشكل كبير في تشكيل خطاب العمل العالمي بشأن المناخ.

في مقدمـــة تغطية هذا الحدث يأتي التزام مجموعة البنك الإســـلامي للتنميـــة في مؤتمر الأمم المتحـــدة المعني بتغير المناخ (COP28): وهو التعهد بمبلغ مليار دولار لتمويل المناخ على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويشـــكل هذا الاستثمار الاستراتيجي، الذي يركز على البلدان الأعضاء التي تواجه الهشاشـــة والصراع، جـــزءًا لا يتجزأ من أهدافنا الإنمائية الأوســـع، وهو يعكس فهمنا العميق للعلاقة المعقدة بين تغير المناخ والتحديات المجتمعية، ويؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات تحولية مؤثرة.

بصفتها رئيسًا لرؤساء بنوك التنمية متعددة الأطراف المعنية بالمناخ، لعبت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية دوراً محوريًا في قيادة العمل الجماعي وتعزيز التعاون بين الكيانات المالية العالمية. وقد ســـلط هذا الموقف القيادي الضوء على دورنا المؤثر في توجيه المناقشات حول آليـــات تمويل المناخ ومواءمة الجهـــود العالمية نحو الحلول المستدامة للمناخ.

وكان من أبرز مشاركات مجموعة البنك الكشف عن الإطار المفاهيمي وخطة العمـــل "للانتقال العادل والشـــامل". وتوضح هـــذه المبادرة، المتلائمة مع اتفاق باريس، التزام المجموعة بالانتقال العادل والشامل، مما يضمن أن تكون جميع البلدان الأعضاء جزءًا لا يتجزأ من مبادرات المناخ العالمية مع الالتزام بالتعهدات المناخية الدولية.

ونركـــز في هذا العدد على المشـــاركة الاســـتراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مؤتمر المناخ ومساعينا في المبادرات البيئية.

ونعمل من خلال ذلك لاستكشـــاف الدور المحـــوري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في حوار المناخ العالمي، حيث نحتفي باستراتيجياتنا المبتكرة والتزامنا بمستقبل مستدام للجميع.

هيئة التحرير

المنار IsDB

محتويات
العدد 155

06 أخبار

البنك الإسلامي للتنمية يخصص 2.12 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاعات التعليم والطاقة والنقل في البلدان الأعضاء

07 أخبار

الالتزامات التاريخية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشأن العمل المناخي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ

10 موضوع الغلاف

شاركت بنشاط في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تكثف جهودها المناخية

18 موضوع العدد

تعزيز دور التمويل الإسلامي في العمل المناخي

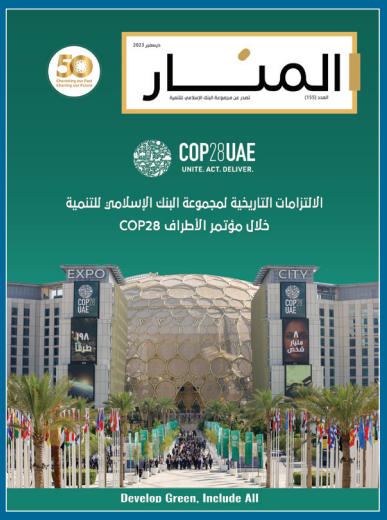

تصدر عن
إدارة التواصل والإعلام
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الرقم المعياري 1319-0446

8111 King Khalid St. Al Nuzlah
Al Yamania Dist.- Unit No. 1
Jeddah 223322444-
Kingdom of Saudi Arabia
Telephone: (+96612) 6361400
Fax: (+96612) 6366871
Email: IsDBarchives@IsDB.org

isdb_group
isdbgroup
Islamic Development Bank Group
www.instagram.com/isdb_stories

التصميم والإخراج والطباعة

شركة وكالة مكة للإعلام
MAKKAH PUBLISHING CO.

المركز الرئيس:
ص. ب 4288 جدة 21491
هاتف: 6514148 12 966 + - 6520881 12 966 +
فاكس: 6530693 12 966 +
info@makpublish.com
Editorial@makpublish.com
www.makpublish.com

الآراء والمقالات المنشورة في هذه المطبوعة تمثل رأي كتابها ولا تمثل بالضرورة البنك الإسلامي للتنمية

22 | موضوع العدد

رؤية البنك الإسلامي للتنمية حول ظاهرة تغير المناخ

26 | أخبار

البنك الإسلامي للتنمية والسنغال يوقعان اتفاقية للمرحلة الثانية من قطار داكار الإقليمي السريع

34 | تقرير

المنتدى العالمي للاجئين 2023:

الالتزامات المشتركة لمنصة تنسيق بنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري

البنك الإسلامي للتنمية يخصص 2.12 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاعات التعليم والطاقة والنقل في البلدان الأعضاء

أقر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية، تمويلات بقيمة تزيد عن 2.12 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع تنموية جديدة في العديد من البلدان الأعضاء.

ووافق المجلس في اجتماعه الدوري رقم 353 الذي انعقد برئاسة معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تمويل 16 مشروعًا تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزز الاستدامة في العديد من البلدان الأعضاء، وذلك في القطاعات الاستراتيجية الرئيسة والتي تشمل النقل والطاقة والتعليم، بالإضافة إلى القطاعات المعنية بتنمية الشباب وريادة الأعمال والتوظيف.

وأكد معالي الدكتور الجاسر، في تصريح، على أهمية المشاريع المعتمدة، وتأثيراتها التحويلية على تحسين قطاعات النقل والتعليم والطاقة في البلدان المستهدفة، فضلا عن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وقال معاليه مخاطبًا اجتماع مجلس المديرين، أن البنك الإسلامي للتنمية يعمل على تعميق سوق الصكوك (السندات الإسلامية) لتمكين البنك من تمويل المزيد من المشاريع، سواء كانت تلك الصكوك خضراء أو مستدامة أو صكوكًا عادية.

ومن بين الموافقات الأعلى، خصص البنك الإسلامي للتنمية تمويلا بقيمة 803.3 مليون يورو (845.57 مليون دولار أمريكي) للمساهمة في «مشروع تعزيز الشبكة المرجعية للرعاية الصحية في إندونيسيا». ويهدف المشروع الى تعزيز القدرات المادية والخدمية لنظام الإحالة الصحية في إندونيسيا، مما يضمن تساوي الجميع في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة في جميع المناطق والمدن والمحافظات.

كما وافق مجلس المديرين على تمويل بقيمة 187.84 مليون يورو (204.00 مليون دولار أمريكي) لـ "مشروع انشاء الطريق السريع الرابط بين جرسيف والناظور" في المملكة المغربية. ويهدف المشروع إلى المساهمة في تحسين ربط المنطقة الشرقية ومجمع ميناء الناظور غرب البحر الأبيض المتوسط من خلال استكمال انشاء طريق سريع مزدوج ذي مسارين بطول 104 كلم يضم 17 جسراً و53 جسراً علويًا بحلول عام 2029.

ومن بين المشاريع الرئيسة المعتمدة أيضًا مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تقديم تمويل بقيمة 136.86 مليون يورو (144.00 مليون دولار أمريكي) لبوركينا فاسو، وتمويل بقيمة 106 مليون دولار أمريكي لأوغندا لتحسين البيئة المعيشية للسكان ودعم قطاع النقل في البلدين المستفيدين.

بالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على المشاريع التالية:

- 55 مليون يورو (58.0 مليون دولار أمريكي) لجمهورية مالي للمساعدة في تعزيز شبكة نقل الكهرباء في البلاد من خلال تحديث البنية التحتية الخاصة بنقل الجهد العالي.
- 64.30 مليون يورو (70.0 مليون دولار أمريكي) لجمهورية تشاد و25.24 مليون يورو (27.13 مليون دولار أمريكي) لجمهورية توغو لدعم قطاع التعليم العالي في هذين البلدين العضوين الأفريقيين.
- مشروع تطوير الأحياء العشوائية والتنمية الحضرية المتكاملة بقيمة

16.90 مليون دولار أمريكي في بولواس، جيبوتي، لتحسين سبل عيش الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية الأساسية.

- 79 مليون دولار أمريكي لتحسين إمكانية الحصول على مساكن ميسورة التكلفة ومرنة وموفرة للطاقة للسكان المحرومين، فضلا عن دعم تطوير الرهن العقاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية في جمهورية قيرغيزستان.
- 40.00 مليون دولار أمريكي للمساهمة في دعم التحول الاقتصادي المستدام والأخضر للاقتصاد المالديفي من خلال تحسين الوصول إلى التمويل الإسلامي مع تحمل المسؤوليات الاجتماعية والبيئية.
- 200 مليون دولار أمريكي لتقديم خدمات إعادة بناء الوحدات السكنية الأساسية القادرة على الصمود في مواجهة المخاطر المتعددة للسكان المتضررين من فيضانات 2022 في إقليم السند في باكستان.
- 27 مليون دولار أمريكي لتحسين نوعية حياة الأشخاص الذين يعيشون على طول الطريق الرابط كلستان وفرخار وبنج ودوستي، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير إمكانات حركة المرور العابر الدولية في طاجيكستان.

كما وافق المجلس على تقديم 300 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعين للمناطق المتضررة من الزلزال في تركيا:

- 100 مليون دولار أمريكي لدعم الانتعاش الاقتصادي للشركات الصناعية المتضررة من الزلزال في مختلف القطاعات ومن ثم المساهمة في تعزيز مرونة الإنتاجية والنمو الاقتصادي للبلاد.
- 200 مليون دولار أمريكي لدعم جهود تركيا الرامية إلى الوصول السريع للمرافق والخدمات الصحية لتحسين نوعية حياة السكان المتضررين من الزلزال.

علاوة على ذلك، استعرض مجلس إدارة البنك الإسلامي للتنمية العديد من التقارير الفنية بما في ذلك التقرير المرحلي لبرنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي يهدف إلى دعم البلدان الأعضاء في تجنب أزمة الغذاء المستمرة بشكل أفضل، وزيادة تعزيز قدرتها على مواجهة صدمات الأمن الغذائي المستقبلية. كما تم إطلاع المجلس على مختلف المبادرات الرامية لتعزيز منتجات وخدمات البنك الإسلامي للتنمية.

في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين: البنك الإسلامي للتنمية يخصص أكثر من مليار دولار لتمويل المناخ لمواجهة تحديات المناخ المتزايدة في الدول الأعضاء

أعلن رئيس البنك الإسلامي للتنمية معالي الدكتور محمد الجاسر أن البنك الإسلامي للتنمية سيقدم أكثر من مليار دولار لتمويل المناخ لدعم البلدان الأعضاء المتضررة من الهشاشة والصراع خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأعلن معاليه خلال جلسة عن تسريع العمل المناخي والتمويل للبلدان والمجتمعات التي تواجه أزمات متعددة الأوجه: إطلاق إعلان مؤتمر الأطراف بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام كجزء من فعاليات المؤتمر التي جرت في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح الدكتور الجاسر أن البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات تعاني بشكل غير متناسب من الآثار المدمرة لتغير المناخ. وقال إن تفاقم ندرة الموارد في هذه البلدان يعطل سبل العيش ويزيد من التحديات على اقتصاداتها، مشيراً إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يدرك الحاجة الملحة إلى خلق زخم حقيقي في معالجة هذه التحديات. وقال معاليه: "سيعطي هذا التمويل الأولوية للإجراءات عالية التأثير، لا سيما تمويل التكيف، ومواءمتها مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا لمعالجة الهشاشة. وفي هذا المسعى، سنحاول نشر أكبر قدر ممكن من التمويل الميسر، بما في ذلك التمويل من خلال صندوق العيش والمعيشة".

وشدد رئيس البنك الإسلامي للتنمية على أهمية اتخاذ إجراءات مناخية تحولية لتعزيز التنمية الشاملة، لا سيما بين الفئات السكانية الضعيفة في البلدان الأقل نموًا، وقال إنه من الضروري تحديد البرامج عالية التأثير، ووضع سياسات فعالة، وتأمين تمويل بشروط ميسرة كبيرة لضمان تحقيق نتائج ملموسة. نتائج.

وأكد الدكتور الجاسر التزام البنك بتطوير الإجراءات التدخلية التي تعزز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة في التركيبة السكانية الرئيسية التي تأخذ في الاعتبار النساء والشباب والأطفال. كما سلط الضوء على التركيز بشكل خاص على دعم النساء والأطفال، الذين غالبًا ما يتحملون وطأة تغير المناخ والصراعات والصعوبات الاقتصادية.

وأعرب الدكتور الجاسر عن التزام البنك الإسلامي للتنمية الراسخ بتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية النساء والأطفال في البلدان الأعضاء التي تواجه الهشاشة والصراع.

الالتزامات التاريخية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشأن العمل المناخي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ

خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) المنعقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، تعهدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم أكثر من مليار دولار أمريكي لتمويل المناخ، من أجل مساعدة البلدان الأعضاء التي تعاني من الهشاشة والصراعات.

وعبر مشاركتها النشطة، حققت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إنجازات مهمة ومساع رائدة تساهم في العمل المناخي والنهوض بمستقبل مستدام. وبأخذ زمام المبادرة في المراحل الأولية، أظهرت المجموعة موقفها المؤثر في دفع التحولات الإيجابية وإلهام التدابير الاستباقية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ.

وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة، ستقوم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتخصيص الموارد المالية كجزء من أهدافها التنموية الأوسع، والتي تهدف إلى معالجة الهشاشة.

وأكد معالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس المجموعة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، على أهمية تسريع العمل المناخي، وتقديم الدعم المالي لجميع الدول والمجتمعات التي تواجه أزمات متنوعة. وأشار إلى أن التمويل المخصص سيعطي الأولوية للمبادرات المؤثرة المبينة في إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن موضوعات تشمل المناخ والإغاثة والتعافي والسلام.

وكان لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تأثير كبير في هذا الحدث العالمي من خلال المشاركة الكبيرة في مختلف الفعاليات والجلسات الداعمة والتي تنصب في تعزيز العمل الجماعي من أجل التصدي لظاهرة تغير المناخ.

وكان أحد الأحداث البارزة هو إطلاق الإطار المفاهيمي وخطة العمل للانتقال العادل والشامل لمجموعة البنك، بما يتماشى مع اتفاق باريس.

وخلال حفل الإطلاق، أعرب الدكتور الجاسر عن الالتزام بتسهيل تدفق تمويل المناخ، والذي يقع ضمن إطار وخطة العمل، المتوافقة مع اتفاقية باريس. كما شدد على الهدف المتمثل في دعم جهود بناء المقدرات، واستخدام الابتكار والتكنولوجيا، من أجل تحفيز وتعزيز العمل المناخي داخل البلدان الأعضاء.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تشارك في تنظيم ندوة حول حلول الطبخ النظيف من أجل مستقبل مستدام خلال COP28

استضافت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، عضو البنك الإسلامي للتنمية وصندوق تنمية التجارة (TDFD)، حلقة نقاش مع برنامج استدامة النفط (OSP)، خلال اجتماعات COP28، حول حلول الطهي النظيف. وهدفت الجلسة التي بعنوان "الانتقال العادل إلى الطهي النظيف باستخدام غاز البترول المسال ومصادر الطاقة المتجددة" إلى تعزيز النقاش النقدي والتعاون حول مستقبل حلول الطهي النظيف.

وقد افتتحت حلقة النقاش بكلمة المهندس هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورئيس اللجنة التنفيذية لصندوق تنمية التجارة، والمهندس محمد الطيار، مدير البرامج في برنامج استدامة النفط، وأدارتها السيدة نجلاء السديري، رئيس قسم السياسات والتوعية في برنامج استدامة النفط.

ضم اللقاء مجموعة متنوعة من الخبراء، وكان من بينهم المهندس ناصر الذكير، المدير العام للتجارة وتطوير الأعمال في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ،وعضو اللجنة التنفيذية لصندوق تنمية التجارة، والسيد أنيبور كراغا، الأمين التنفيذي للاتحاد الأفريقي للمصافي والموزعين (ARA)، والسيدة ريما الأشقر، مدير مبادرة حلول الوقود النظيف للطهي، والسيدة راضية صيداوي، رئيسة قسم الطاقة في شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا.

ومن المعروف على الصعيد العالمي، أن 2.2 مليار شخص يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى حلول وتقنيات الطهي النظيف. وهذا الاعتماد على حلول الطهي التقليدية، مثل الخشب والفحم وروث الحيوانات، له عواقب وخيمة على صحة الإنسان والبيئة.

وبينما يتصارع العالم مع التحديات المزدوجة المتمثلة في تغير المناخ والحصول على الطاقة، بحثت حلقة النقاش في دور غاز البترول المسال ومصادر الطاقة المتجددة في تحقيق انتقال عادل ومستدام إلى الطهي النظيف. ولا يقتصر هذا التحول على تبديل مصادر الطاقة فحسب؛ بل يتعلق الأمر بتمكين المجتمعات، والحفاظ على الصحة، وحماية البيئة.

وشددت اللجنة على أن الطهي النظيف ضروري لصحة الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن تلوث الهواء المنزلي الناجم عن الطهي بالوقود الصلب هو السبب البيئي الرئيسي للوفاة، وهو ما يمثل 3.8 مليون حالة وفاة كل عام. ويساعد الطهي النظيف أيضًا على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين جودة الهواء.

وأشار م.هاني سالم سنبل خلال مداخلته إلى أن "التزام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحلول الطهي النظيف متأصل بعمق في مهمتها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء. ومن خلال تعاوننا مع شركاء مثل برنامج استدامة النفط ، نعمل على تعزيز الوصول إلى وقود الطهي النظيف وبأسعار معقولة بهدف تحسين حياة الملايين من الأشخاص، الذين غالبا ما يتحملون وطأة طرق الطهي التقليدية.

ويتمحور نهج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تجاه الطهي النظيف حول ضمان التحول العادل للمجتمعات. وتدرك المؤسسة أن التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة يجب أن يكون شاملاً، وتمكين الأفراد والمجتمعات من اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة في العملية.

ومن ناحية أخرى قال م. محمد الطيار، في كلمته الافتتاحية، أن برنامج استدامة النفط له نطاق عمل طموح يمكّن من تحول الطاقة بشكل عادل ومستدام. وشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراء عالمي، على غرار تعاون برنامج استدامة النفط مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لسد فجوة الوصول إلى الطاقة النظيفة.

وبالإضافة إلى تركيزها على غاز البترول المسال والطاقة المتجددة، هناك تركيز على دعم تطوير تقنيات الطبخ النظيفة المبتكرة، مثل مواقد الطهي المحسنة وحلول الطهي التي تعمل بالطاقة الشمسية، وتوفر هذه التقنيات بدائل واعدة للمجتمعات النائية.

تقرير حديث صادر عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وشركائها، يسلط الضوء على الدور التحولي للمؤسسات المالية، في تعزيز الأمن الغذائي والمناخ، في دول مجلس التعاون الخليجي

مع توقع وصول عدد سكان العالم إلى 9.8 مليار نسمة بحلول عام 2050، تواجه المجتمعات والنظم البيئية عقبات كبيرة في مجال الموارد. ويؤكد تقرير شامل بعنوان "حصاد المقدرة على الصمود، والاستفادة من التمويل، من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والتكيف مع تغيرات المناخ"، والذي أعدته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وشركة KPMG Lower Gulf، وبنك أبوظبي الأول، على الدور المحوري للقطاع المالي في دفع العمل التحولي نحو مستقبل مستدام ومرن. ويسلط التقرير الضوء على كيف بإمكان القطاع المالي أن يكون بمثابة حافز حاسم للتغيير، ويساعد في تشكيل مستقبل يعطي الأولوية للأمن الغذائي والتكيف مع تغيرات المناخ.

ويقدم التقرير تحليلا للجهود التعاونية المطلوبة من البنوك والمستثمرين والهيئات التنظيمية والمؤسسات المتعددة الأطراف، من أجل تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي بنجاح. بالإضافة إلى ذلك، فهو يسلط الضوء على التطورات التكنولوجية التي تساعد في حماية النظام الغذائي، في حين يطرح مقترحات عملية للمؤسسات المالية للمساعدة بقوة، في بناء مستقبل مستدام.

مجموعة التنسيق العربية تعلن خلال مؤتمر الأطراف (Cop28) عن تخصيص 10 مليار دولار أمريكي لدعم التحول العادل للطاقة المتجددة

أعلنت مجموعة التنسيق العربية، وهي تحالف استراتيجي لمؤسسات التنمية الإقليمية والدولية، في مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) عن تخصيص 10 مليارات دولار أمريكي حتى العام 2030 لدعم التحول العادل للطاقة النظيفة في البلدان النامية، ويأتي هذا الالتزام ضمن خطة استراتيجية تتضمن سبع نقاط رئيسية لتسريع التحول العالمي إلى مصادر الطاقة المتجددة. كما يعد الالتزام جزءًا من التعهد السابق الذي قدمته المجموعة بقيمة 24 مليار دولار أمريكي.

تشمل النقاط الرئيسية للخطة الاستراتيجية ما يلي: تعبئة الموارد المالية من خلال زيادة استخدام السندات الخضراء، والتمويل المختلط، وأدوات تقليل المخاطر؛ وتعزيز الابتكار واعتماد تقنيات جديدة لتعظيم التأثير على كفاءة الطاقة وتخزينها؛ ودعم حصول الجميع على الطاقة النظيفة؛ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الغذاء والنقل والمياه والأنظمة الحضرية؛ وتشجيع التعاون وتبادل المعرفة؛ وتحسين مهارات القوى العاملة في جميع أنحاء العالم في قطاع الطاقة النظيفة؛ ورصد وتقييم التقدم والأثر.

وتأتي هذه المبادرة الشاملة في الوقت الذي تقوم فيه الدول المشاركة في مؤتمر الطراف (COP28) بتجديد التزامها للحد من انبعاثات الكربون، بعد عام تميز بأحداث مناخية قياسية، إذ يركز مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة على زيادة تمويل المناخ بشكل كبير وتسريع

عملية التحول في الوقت الذي يواجه فيه العالم ارتفاعًا في درجات الحرارة والكوارث الطبيعية غير المسبوقة.

ويعتمد هذا التعهد على الالتزامات السابقة لمجموعة التنسيق العربية تجاه العمل المناخي، إذ خصصت مجموعة التنسيق العربية في عام 2022، حوالي 15.7 مليار دولار أمريكي لنحو 500 عملية تمويلية في أكثر من 80 دولة. وقد تم تخصيص التمويل لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه مجتمعات الدول النامية، مثل انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، ودعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتسهيل التجارة الدولية، فيما تم تخصيص الجزء الأكبر من التزامات أعضاء مجموعة التنسيق في عام 2022 للطاقة بنسبة 27%، وللقطاع المالي27%، والزراعة 21%.

COP28UAE
UNITE. ACT. DELIVER.

شاركت بنشاط في مؤتمر الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تكثف جهودها المناخية

يعد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لحظة حاسمة لجهود المناخ العالمية، إذ يوفر فرصة قيمة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتسليط الضوء على دورها في جهود التنمية المستدامة. ومع اجتماع الهيئة العليا لصنع القرار، تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على مواءمة خبراتها، وحشد مواردها، بما يتماشى مع الرسالة التي ينقلها مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بتحديات المناخ.

قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعهدًا جريئًا بمزامنة أنشطتها السيادية بشكل شمولي مع أهداف اتفاق باريس بنهاية عام 2023

خلال الجلسة الافتتاحية التي شارك فيها البنك تمت الإشادة بدور البنك الإسلامي للتنمية لأنه يلعب دوراً مهمًا في تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالمناخ. والإشادة بجهود البنك في تمويل المناخ باعتباره محوراً لمشاركته في المؤتمر. وتم التأكيد على التزام البنك بتشجيع ودعم الطموح المناخي من خلال خطة عمل جريئة سيتم تنفيذها على مدى خمس سنوات، بهدف تخصيص 35% من التزامات تمويل المناخ لدعم العمل المناخي بحلول عام 2025. وتم في عام 2022 توجيه 33% من إجمالي موافقات البنك لدعم أنشطة العمل المناخي، مما يعكس التزام البنك القوي تجاه المبادرات الخضراء.

وبرزت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باعتبارها رائدة في الاعتراف بالمتطلبات الملحة للتكيف مع تغيرات المناخ. كما تم تخصيص جزء كبير، وتحديدًا 65%، من التزامات المجموعة لعام 2022 للتكيف مع المناخ عبر قطاعات متعددة. ومن أجل مواجهة العقبات المطروحة، يعمل البنك بنشاط على تعزيز الاستثمارات المقاومة للمناخ والاستراتيجيات الرائدة، بما في ذلك تنفيذ الصكوك الخضراء دعمًا لأنشطة العمل المناخي.

بإيجاز، قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعهدًا جريئًا بمزامنة أنشطتها السيادية بشكل شمولي مع أهداف اتفاق باريس بنهاية عام 2023. ويضمن هذا التعهد أن تساعد عمليات البنك الإسلامي للتنمية الدول الأعضاء في تحقيق مساهماتها المحددة وطنيًا، واستراتيجياتها للمناخ طويلة الأمد، وتعزيز التحول العادل والمحايد نحو التنمية منخفضة الكربون.

التعاون التام

من أجل تحقيق هذه الأهداف، أقام البنك الإسلامي للتنمية شراكة قوية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تترأس حاليًا مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، (COP28) واستمر هذا التعاون بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون البنك الإسلامي للتنمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة في استضافة مناقشة مائدة مستديرة موسعة حول تغير المناخ في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالصراعات، حيث جمعت المائدة ممثلين ومؤسسات من الدول الأعضاء المعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، واستهدف تقديم مدخلات قيمة للإعلانات والمبادرات التي سيتم تقديمها في المؤتمر.

وبالإضافة إلى جهوده التعاونية، يفخر البنك الإسلامي للتنمية بالإعلان عن تعاونه مع مجموعة العمل المعنية بتغير المناخ التابعة لبنك التنمية متعدد الأطراف، وذلك خلال النصف الثاني من هذا العام.

حشد التمويل الخاص عبر البنك الإسلامي للتنمية باعتباره قوة رائدة في التمويل الإسلامي العالمي، يلتزم البنك الإسلامي للتنمية التزامًا راسخًا بتعزيز جهوده عبر مبادرات وبرامج متعددة تهدف إلى

يدعم البنك الطموح المناخي من خلال خطة عمل جريئة مدتها 5 سنوات تستهدف الالتزام بتمويل المناخ بنسبة 35% بحلول عام 2025

حشد التمويل الخاص للمشاريع البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويشمل ذلك الأنشطة التي تركز على العمل المناخي والتي يتم تنفيذها في البلدان المتعاملة مع البنك حول العالم.

وللاستفادة من التمويل الخاص لدعم أنشطة التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، يكثف البنك جهوده لتوسيع نطاق أدواته المالية وتسهيل الحد من المخاطر المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص. ومن خلال تعاونه مع مختلف كيانات المجموعة، بما في ذلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، يقوم البنك يقوم حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيات الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المناسبة، من أجل الاستفادة من مجموعة شاملة من الأدوات المصممة خصيصًا للقطاع الخاص، مثل الضمانات ومنتجات تمويل التجارة، وخطوط الائتمان والأسهم، إضافةً إلى زيادة التمويل الخاص بالاستثمارات الصديقة للمناخ.

قام البنك الإسلامي للتنمية بتوسيع دعمه من أجل النهوض بالمنتجات المالية الإسلامية الصديقة للبيئة داخل أسواق رأس المال في الدول الأعضاء، وتشمل مساعدات البنك في هذا الجانب تعزيز مقدرات أصحاب المصلحة في سوق الديون، وتصميم هيكل تنظيمي لتعزيز استخدام الأدوات الخضراء والمستدامة في جميع أنحاء البلدان الأعضاء، الأثر الذي عزز من مساعي البنك فيما يخص زيادة الوعي البيئي داخل سوق الديون الإسلامية في الدول الأعضاء.

كما نفذ البنك أيضًا مبادرات الشراكة بين القطاعين العام

والخاص، من أجل المساعدة في حشد رأس المال الخاص في الدول الأعضاء. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية جدواها في تسهيل تنمية مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة والمتوسطة الحجم واستثمارات الطاقة الكهرومائية، والتي تحقق مزايا مناخية مشتركة كبيرة. ويخطط البنك لمواصلة تعزيز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف مساعيه عبر الوحدة الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إطلاقها مؤخراً، من أجل مساعدة العملاء في صياغة الإطار التنظيمي المطلوب وتقديم المساعدة الاستشارية اللازمة.

تمويل أنشطة التكيف مع المناخ

لقد أظهر البنك الإسلامي للتنمية باستمرار التزامًا قويًا بتمويل مبادرات التكيف مع تغير المناخ طوال تاريخه. وأظهرت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا بين البلدان الأعضاء أن 97% من العملاء أكدوا على وجه التحديد على أهمية التكيف مع المناخ، لا سيما أن هذه البلدان الأعضاء تنحدر في الأصل من الجنوب العالمي.

طوال عام 2021، تم توجيه نسبة كبيرة، وتحديدًا 35%، من إجمالي التزامات البنك الدولي خصيصًا لتمويل المناخ، بما في ذلك جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وبتحليل فترة السنوات الخمس السابقة، يصبح من الواضح أن ما متوسطه 55% من إجمالي التزامات البنك لمكافحة تغير المناخ تم تخصيصها على وجه التحديد لمبادرات التكيف مع المناخ. ومن الآن فصاعدًا، هناك زيادة متوقعة في المشاركة في السنوات المقبلة.

تتمثل إحدى العقبات الشائعة في مجال الاستثمار في التكيف مع المناخ في محدودية توافر المشاريع المناسبة للاستثمار والقادرة على تأمين التمويل. وتفهمًا لهذا التحدي، اتخذ البنك الإسلامي للتنمية تدابير استباقية لتعزيز النهوض بالاستثمارات التي تعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، حيث إلى مساعدة الإدارات والوكالات والوزارات المواضيعية والقطاعية في الدول الأعضاء على تطوير مشاريع قادرة على التكيف مع المناخ والتي تجتذب الممولين من القطاعين العام والخاص.

65%
من التزامات المجموعة لعام 2022 خصصت للتكيف مع المناخ عبر قطاعات متعددة

جمع الأموال

يلتزم البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز ودعم التطلعات المناخية لعملائه، فضلًا عن مساعيهم لإقامة اقتصاد أخضر باستخدام كل نهج متاح. وتماشيًا مع هذا الالتزام، يعمل البنك بشكل حثيث على صياغة خطة عمل خمسية شاملة للمناخ للفترة من

أقل إنجاز تم تحقيقه (ويشير إلى التحدي الأهم) يكمن في الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، بنسبة إنجاز 42.3%

2020 إلى 2025. وبطموح كبير، يهدف البنك إلى تخصيص 35% من إجمالي التزاماته للمبادرات المتعلقة بالمناخ بحلول عام 2025. وفي عام 2021، خصص البنك 31% من موارده لمختلف مشاريع التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وباعتباره أهم بنك تنمية في منطقة بلدان الجنوب في العالم، يظل البنك الإسلامي للتنمية ملتزمًا بتيسير وتوفير الأموال الداعمة للعمل المناخي، وذلك عن طريق خيارات التمويل غير التقليدية مثل الصكوك الخضراء.

علاوة على ذلك، يعمل البنك بنشاط على استكشاف مصادر إضافية، مثل صكوك بناء الصمود والتحول، لتوفير احتياجات عملائه.

ومن أجل توسيع نطاق إتاحة التمويل المناخي، يظل البنك الإسلامي للتنمية ملتزمًا بمساعدة الدول الأعضاء فيه من خلال حشد الأموال من صناديق المناخ المتخصصة مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF) لمساعدة المشاركين من القطاع الخاص في المنطقة في استراتيجيات الاستعداد الخاصة بهم. ويركز البنك على بناء المقدرات وتنمية المشاريع والمبادرات القابلة القابلة للاستثمار والتمويل، بما في ذلك الشراكات من أجل المساهمات المحددة وطنيًا، والتي تهدف إلى رفع الأهداف المناخية وتوليد الدعم المالي.

وفي إطار التزامه باتفاقية باريس، تعاون البنك على نطاق واسع مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى. وبحلول نهاية عام 2023، يطمح البنك إلى النجاح في تلبية جميع المتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية. وكشف رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عن خطة عمل الاتفاقية خلال الاجتماع السنوي للبنك في شرم الشيخ، بهدف جعل عمليات البنك مستقلة. ويُعد هذا المسعى، الذي يتماشى مع أهداف اتفاق باريس، بمثابة شهادة على ضرورة تمويل العمل المناخي وتعزيز التنمية المستدامة.

وتهتم الاستراتيجية المنقحة (2023-2025) للبنك بالجوانب الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص عملية الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون، وصامد في التكيف مع تغيرات المناخ. إن من بين الأسس الأساسية للنهج الجديد للبنك هو تعزيز النمو الاقتصادي الأخضر، الذي يستهدف زيادة الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز النمو المستدام الذي يتسم بالمرونة البيئية، عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيف المخاطر على الناس والكوكب، وتقوية المحركات الرئيسية للتوسع الاقتصادي. وعبر هذه الاستراتيجية يهدف البنك إلى تسهيل حشد التمويل المستدام للعملاء عبر مواقع جغرافية متنوعة.

قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعهدا جريئا بمزامنة أنشطتها السيادية بشكل شمولي مع أهداف اتفاق باريس بنهاية عام 2023.

وتفهمًا لأهمية آليات التمويل المبتكرة والبديلة، يعترف البنك الإسلامي للتنمية بدورها الحاسم في توسيع تمويل المناخ على نطاق عالمي. وتعمل هذه الأدوات كوسيلة قوية لحشد تمويل

يعمل البنك على زيادة جهوده لتنويع الأدوات المالية ودعم إزالة مخاطر استثمارات القطاع الخاص من أجل الاستفادة من التمويل الخاص لأنشطة التكيف والتخفيف

المناخ والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، مما يحدث تأثيراً كبيراً.

تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ومن المرجح أن يكون للعواقب المتوقعة لتغير المناخ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأثير كبير على مختلف البلدان. وسوف تظهر هذه التأثيرات في المقام الأول في شكل نقص موارد المياه وزيادة الإجهاد الحراري.

ويشكل تغير المناخ تهديداً كبيراً للمنطقة العربية، فعلى مدى العقدين الماضيين، ارتفعت درجات الحرارة بمقدار 0.8 درجة مئوية، وتشير التوقعات إلى ارتفاع آخر يبلغ 4.8 درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. وتتأثر المجتمعات، سواء كانت حضرية أو ريفية أو ساحلية، بمجموعة من التحديات البيئية مثل الجفاف وموجات الحر وحرائق الغابات والعواصف الترابية وارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات المفاجئة. ولهذه الظواهر عواقب بعيدة المدى على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة والسكن وسبل العيش والبيئة الطبيعية. ومع وضعها كواحدة من أكثر المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي على مستوى العالم، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات كبيرة تمتد عبر مختلف القطاعات والصناعات، بما في ذلك الطاقة والنقل والمجالات المهمة كالأغذية والزراعة، ومن المحتمل أن تؤدي هذه التحديات إلى زيادة الهشاشة والصراعات الناتجة عن تدهور الظروف البيئية.

في السنوات العشر الماضية خصصت الدول العربية ما يقرب من 34 مليار دولار من التمويل الدولي العام للمناخ، وهو مجرد جزء صغير، أقل من 7%، من إجمالي المبلغ المطلوب من 11 دولة عربية للوفاء بمساهماتها المحددة وطنيًا. ومن أجل التنفيذ الجيد لأهدافهم المناخية، من الضروري لهذه الدول العربية تأمين التزامات إضافية لتمويل المناخ، وإعطاء الأولوية للتكيف معه، لا سيما في مجالات المياه والزراعة.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لا يشمل أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه فحسب، بل يشمل أيضًا الجوانب الحاسمة المتعلقة بالأمن المائي والغذائي. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فإن المنطقة تقدم العديد من الفرص الواعدة، وقد أظهرت كل دولة في المنطقة درجة معينة من التفاني، وذلك عبر تحديد مساهماتها المحددة وطنيًا، وقد التزم عدد متزايد منها بتحقيق صافي انبعاثات صِفر بحلول منتصف القرن.

وتمثل الالتزامات الحالية في المساهمات المحددة وطنيًا، والاستراتيجيات والخطط الخاصة بقطاعات محددة، فرصة هائلة لتقديم الدعم لبلدان المنطقة.

تشهد منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا كوارث مناخية أكثر من أجزاء أخرى من العالم

وفي هذه المنطقة تحديدًا يتعاون البنك مع البنك الدولي لحشد أموال منح المساهمات المحددة وطنيًا، بهدف تعزيز جهود العمل المناخي في لبنان وفلسطين. وسيتم تحقيق ذلك عبر الاستفادة من حزمة تعزيز العمل المناخي للمساهمات المحددة وطنيًا.

وفي مبادرة رائدة، دخل البنك ابتداءً من هذا العام في شراكة مع صندوق المناخ الأخضر لتنفيذ أضخم برنامج استعداد موسع في خمسة بلدان في المنطقة (العراق، والأردن، ولبنان، وعمان، وفلسطين)، يهدف إلى تسهيل جهود أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، في سعيهم للحصول على تمويل لأنشطة المناخ.

تغير المناخ في أفريقيا

تواجه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عددًا كبيراً من الكوارث المناخية مقارنة بأي منطقة أخرى من العالم، وتؤدي هذه الكوارث إلى تدمير المحاصيل، وتعطيل توفير الغذاء، وتفاقم معدلات الفقر والجوع. كما تتحمل منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وطأة ما يقرب من ثلث حالات الجفاف في العالم، في حين تعاني دول مثل تشاد بشدة من هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات.

وتتفاقم قابلية الإمدادات الغذائية وأسعارها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتأثيرات تغير المناخ بسبب عوامل مثل الافتقار إلى بناء الصمود في مواجهة الأحداث المناخية، واستخدام الواردات الغذائية فقط، والتدخل الحكومي المفرط. ويقيم غالبية الأفراد في المناطق الريفية حيث يعملون في الزراعة وصيد الأسماك، ولا يستطيعون تحمل تكاليف البنية التحتية التي تساعد في حمايتهم من الظروف المناخية القاسية. وعلى سبيل المثال، يستخدمون فقط مياه

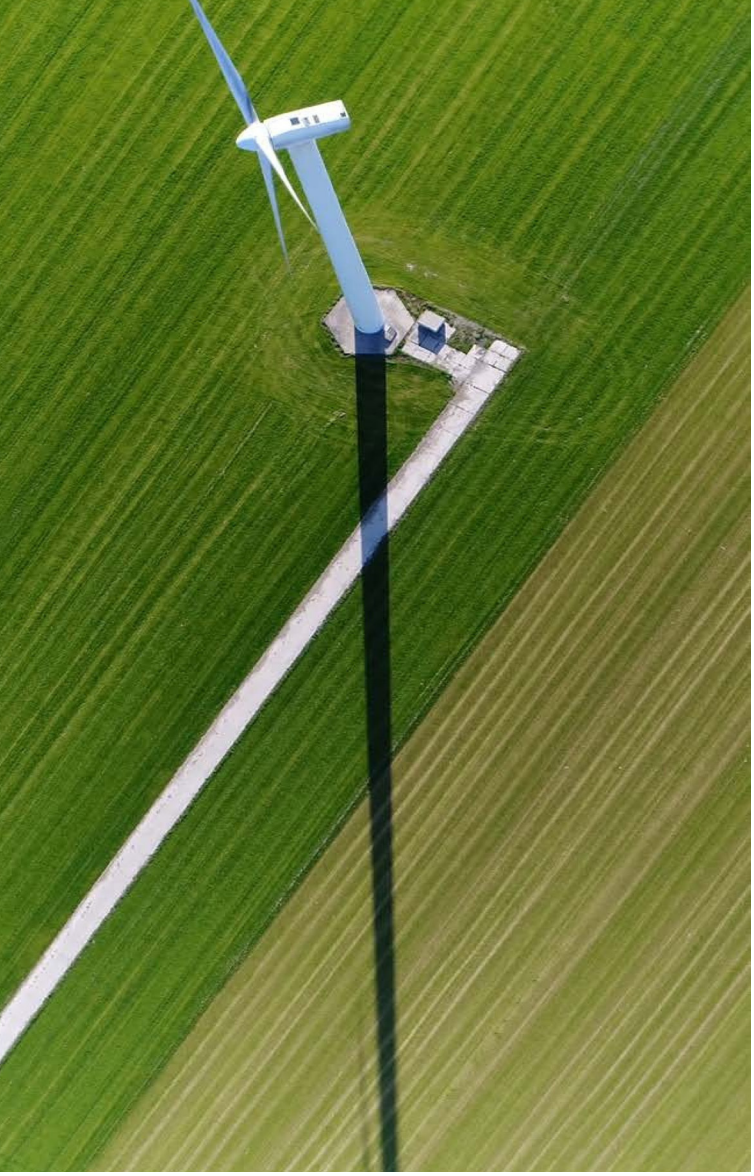

الأمطـــار لري المحاصيل، في حين أن أقل من 1% من أراضيهم الزراعية مجهزة بأنظمة الري.

ويـــؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تفاقـــم ارتفاع معدلات الفقر وغير ذلك من التكاليف البشـــرية، مما يؤدي إلى تضخيم مجموعة متنوعة من التأثيرات على الاقتصاد الكلي.

ومع ذلك فمن المتفق عليه على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم أن التقدم الاقتصادي والأهداف المناخية والبيئية يمكن أن تتعايش بانسجام.

إن العلاقة بيـــن التنمية الاقتصادية والأهداف المناخية والبيئية تتســـم بالتآزر الشـــديد، مما يؤدي إلى نتائج تنمية شاملة ومستدامة.

ومن الضـــروري أن تغتنـــم أفريقيا الفرص التي تنشأ من الســـعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف المناخية والبيئية.

> العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأهداف المناخية والبيئية تتسم بالتآزر الشديد، مما يؤدي إلى نتائج تنمية شاملة ومستدامة

تقدم أفريقيا إمكانيات عديدة لتحقيق منافع مشـــتركة وفرص لزيادة تضخيم هذا التآزر، تشمل:

• إعطاء الأولوية للتعافي الأخضر لتحقيق أقصى مدىً من التآزر.

في جميع أنحاء قارة أفريقيا تكمن إمكانية تنفيذ التدخلات والسياسات التي يمكن أن تســـفر عـــن مزايا اقتصادية ومناخيـــة كبيرة. ومن خلال هذا النهج سيتم إشـــعال الفرص، وتنويع خيارات استثمارات التعافي، مما يدعم في نهايـــة المطاف التنمية المنخفضة الكربون وبناء الصمود. ويمكن أن يشـــمل ذلك تطوير البنية التحتية المادية النظيفة، وتحديث كفاءة البناء، وتخصيص الموارد للتعليم والتدريب، والاستثمار في رأس المال الطبيعي في جميع أنحاء القارة.

• الاستفادة من التنمية الشاملة

وفي مختلـــف القطاعات التي توفر فرص عمل خضـــراء بأفريقيا، بمـــا فيها الطاقة والبناء والزراعة، أثبتت النســـاء والشباب وجودًا قويًا، مما يساعد على توفير الفرص لمعالجة التوظيـــف الموجـــودة بالنماذج الاقتصادية الحالية.

• جنـــي مزايا التحول إلى الاقتصاد المســـتدام الأخضر

من الضروري أن تغتنم أفريقيا هذه الفرصة، لأنها ستفتح آفاقًا اقتصاديـــة جديـــدة، وتولد فرص العمل، وتعـــزز المقدرة على التكيف في قطاعات العمل الحالية.

• جذب الاستثمار المؤثر

يمكن الاســـتفادة من هذا التآزر لجذب الاستثمارات المستدامة، مثل نوافذ للتمويل الأخضر والاجتماعي، فضلًا عن استكشاف الاستثمارات الأجنبية والمباشرة، من بين خيارات أخرى.

تعزيز دور التمويل الإسلامي في العمل المناخي

هناك العديد من الأسباب ذات البعد الأخلاقي القوي التي تدفع بالبنوك الإسلامية إلى دمج قضايا المناخ في جوهر عملياتها ومن الممكن أن يؤدي دمج الاعتبارات المناخية في العمليات المصرفية إلى تحسين قدرة البنوك الإسلامية على معالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، من هنا ظهرت الخدمات المصرفية الإسلامية كمحرك محتمل لتمويل العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..

وقد أسفرت الجهود التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن إطلاق مبادرة تمويل، تهدف إلى توسيع المعرفة المناخية في قطاع البنوك الإسلامية.

كما تم إصدار تقرير بعنوان "حشد التمويل الإسلامي دعمًا للعمل المناخي" خلال فعاليات أسبوع المناخ الإقليمي الثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي استضافته المملكة العربية السعودية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الرياض.

وبحسب ما تم إجراؤه من مقابلات واستطلاعات رأي ومسوحات ومراجعات مكتبية متعمقة، يستعرض التقرير الممارسات المناخية الحالية في الصناعة المصرفية الإسلامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويحدد كيف يمكن للبنوك الإسلامية دمج العمل المناخي في صميم أنشطتها..

> يتمتع التمويل الإسلامي بمكانة قوية في المنطقة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي

المحرك المحتمل لتمويل المناخ

برزت الخدمات المصرفية الإسلامية كمحرك محتمل لتمويل العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أظهر هذا القطاع مقدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية، وصعود جائحة كوفيد-19، والتضخم الوشيك في الاقتصاد العالمي. ويتمتع التمويل الإسلامي بمكانة قوية في المنطقة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإن لم يكن حصريًا بأي حال من الأحوال. وفي مجال التمويل الإسلامي، كان هناك اهتمام متزايد بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والمنتجات الخضراء المستدامة، والصكوك الخضراء المتعلقة بالاستدامة. ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحرك في هذا الاتجاه بقوة تتيح الفرص للبنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فمن ناحية، سيوفر التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون فرصًا استثمارية مهمة لقطاعات متعددة في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الفرص والبلدان التي توجد فيها معرضة لمخاطر تغير المناخ، ويجب تقييمها وإدارتها بشكل جيد. ويتخذ المزيد من البلدان في المنطقة إجراءات ذات علاقة بالمناخ في شكل سياسات وتدابير تنظيمية تهدف إلى دعم تحول السوق نحو اقتصادات منخفضة الكربون وأكثر مرونة.

وسيشمل هذا التحول ويؤثر على القطاع المالي. وفي الوقت نفسه، تعمل الهيئات التنظيمية وهيئات وضع المعايير، بما في ذلك تلك المتخصصة في التمويل الإسلامي، على دمج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ. على سبيل المثال، قد يتم قريبًا اعتماد معايير الإفصاح الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التنمية المستدامة من قِبَل بعض دول المنطقة.

متطلبات أخلاقية

وبخلاف المخاطر والفرص التجارية المرتبطة بتغير المناخ والضغوط التنظيمية الحالية والمحتملة، هناك أيضًا أسباب أخلاقية جوهرية يمكن أن تؤدي إلى إدراج قضايا المناخ في جوهر الخدمات المصرفية الإسلامية. يستخدم التمويل الإسلامي سلسلة من المبادئ الأخلاقية التي تتعلق بالسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة عبر عدة طرق. وغالبًا ما يدعو علماء الشريعة والأكاديميون والمنظمات الدولية في مجال التمويل الإسلامي

إلى تطبيق القيم المشتركة التي تربط بين مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على الشريعة وبين التنمية المستدامة والعمل المناخي، من أجل بناء إطار أخلاقي يشجع بنوك التمويل الإسلامي على وضع أجندة استباقية بشأن قضايا المناخ. وقد بدأت مجموعة من البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار عملياتها، مما أدى إلى ظهور مستويات متفاوتة من حيث الشمولية والنطاق.

تعزيز الوعي بقضية تغير المناخ

تختلف درجة الوعي والتفاعل مع مشكلة تغير المناخ داخل البنوك، حيث تطبّق بعض البنوك الإسلامية ممارسات عالمية لإعداد التقارير والإفصاح، وتحتكم إلى أطر ومنهجيات التقييم العالمية ذات الصلة، مع تعديلات عرضية على التمويل الإسلامي.

ومع ذلك يبدو أن بعض البنوك الإسلامية لا تزال تنظر إلى قضايا المناخ باعتبارها قضية ثانوية نسبيًا في عملياتها، أو تجد صعوبة في دمجها في أطر أعمالها اليومية. ومن المرجح أن يؤدي دمج الاعتبارات المناخية في الممارسات المصرفية إلى تعزيز مقدرة البنوك الإسلامية على التعامل مع المخاطر والشكوك المالية المتعلقة بالمناخ. وقد يساعد هذا الدمج في تسهيل الانتقال إلى أسواق واقتصادات خالية من الكربون وصامدة في مواجهة تحديات المناخ، والاستفادة من الفرص الجديدة التي تأتي مع هذه العملية. ويصف التقرير نهجًا شموليًا يساعد البنوك الإسلامية المهتمة على إدراج موضوع تغير المناخ في عملياتها، عبر خمسة مجالات أساسية:

1. القيادة المناخية 2. الإدارة الإستراتيجية للمناخ 3. التكامل التشغيلي المناخي 4. قياس الأداء والمساءلة 5. التعاون من أجل التصدي لقضية تغير المناخ.

دراسة حالة

يحتوي هذا القسم على ملاحظات حول الطريقة التي قامت بها ثلاثة بنوك إسلامية كبرى (اثنان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وواحد من ماليزيا) بدمج قضايا المناخ في جوهر عملياتها، استنادا إلى الأدلة الأولية الواردة من هذه البنوك نفسها.

بنك دبي الاسلامي

يتمتع بنك دبي الإسلامي بحضور استشاري كبير في سوق الصكوك، وقد زادت مشاركته في إصدار الصكوك ذات العلاقات بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث دعم ما يقرب من 6 مليارات دولار في معاملات سوق رأس المال الإسلامي الأخضر منذ عام 2018.

ويُعد هذا البنك أول بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة يعلن عن إطار إقراض مستدام لتسهيل تمويل المبادرات والمشاريع الاجتماعية والخضراء في عام 2022.

سيوفر التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون فرصًا استثمارية مهمة لقطاعات متعددة في المنطقة.

وفي عام 2021 أصدر البنك تقريره السنوي الأول للاستدامة وتقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي يتكون من خمسة عناصر: الأخلاق والنزاهة، والأثر الاجتماعي الإيجابي، وبيئة الأعمال المزدهرة، والإشراف البيئي، والتمويل والاستثمار المستدامين. وفي سياق التمويل المستدام وأطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تشمل السلوكيات المتعلقة بالمناخ ما يلي:

- تمويل المشاريع المفيدة للبيئة مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل النظيف، والمباني الخضراء، ومنع التلوث ومكافحته، والإدارة المستدامة للمياه، والصرف الصحي.
- الموافقة على قائمة المشاريع الخضراء المُموّلة من عائدات إصدارات الصكوك الخضراء، ومعايير الاختيار هنا تشمل خفض الانبعاثات.
- تمويل السيارات الهجينة والكهربائية بأسعار مخفضة.
- تنفيذ خطة لزيادة كفاءة الطاقة، وإعادة التدوير، وبناء المباني

تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يطلق مبادرة تمويل لتوسيع المعرفة المناخية في قطاع البنوك الإسلامية

الخضراء، وتقليل استهلاك الوقود كجزء من مبادرات الإشراف البيئي. بالإضافة إلى مراقبة انبعاثات الكربون في النطاقين 1 و2.

• تنفيذ النطاق المحاسبي رقم 3. ولتحقيق هذا الهدف يقوم البنك بقياس انبعاثات الكربون لشركات محفظته (النطاقان 1 و 2) ووضع معيار فحص لتحديد الصناعات كثيفة الكربون التي يستثمر أو يعمل فيها.

• تطوير إطار التعرض للمخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتكيف معها، بالإضافة إلى تقييم تلك الممارسات.

مصرف قطر الإسلامي

قام مصرف قطر الإسلامي (المصرف) بتطوير سياسة الاستدامة لعام 2022، والتي تظهر بوضوح التقارب بين عناصر الاستدامة ومبادئ الصيرفة الإسلامية. وتشمل الالتزامات المتعلقة بالمناخ ما يلي:

• توفير منتجات وخدمات تمويلية مستدامة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعملاء البنوك.

• دعم تحول عملاء البنوك إلى اقتصاد منخفض الكربون.

• الحد من انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة والموارد في البنك، حيث تُعد انبعاثات الغازات الدفيئة من بين العوامل العديدة المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً في تحديد قرارات التمويل.

ووضع البنك قيمة تقريبية لمحفظة مشاريع الطاقة المتجددة بلغت 460 مليون دولار، ومثلها لمحفظة تمويل المباني الخضراء بلغت 1.1 مليار دولار في عام 2021. كما قام بمراجعة جميع أحجام التمويل لتحديد ما إذا كانت ملائمة للتمويل عبر الصكوك الخضراء. وعلى مستوى التجزئة أعلن البنك عن برنامج لتمويل السيارات

يتضمن حوافز لشراء السيارات الكهربائية. وفيما يتعلق بالحوكمة فقد كوّن البنك لجنة للاستدامة يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، في حين تم تكليف لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار استقطاب وإدارة المخاطر لدى مجلس الإدارة.

دمج الاعتبارات المناخية في الممارسات المصرفية قد يعزز مقدرة البنوك الإسلامية على التعامل مع المخاطر والشكوك المالية المتعلقة بالمناخ

بنك سي آي إم بي الإسلامي بيرهاد ماليزيا

تُعد مجموعة سي أي أم بي القابضة بيرهاد، ماليزيا ومصرفها التقليدي بنك سي آي إم بي الإسلامي بيرهاد جزءًا من مجموعة سي آي إم بي التي تغطي ماليزيا ومنطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا، آسيان.

وتعمل مجموعة سي آي إم بي وبنوكها على تطوير خارطة طريق للاستدامة مُضمّنة في الخطة الإستراتيجية Forward23+ التي تم إطلاقها في النصف الثاني من عام 2020. وتستند الركائز الأساسية لخارطة الطريق (2021) إلى الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإطار الوساطة الماليزي القائم على القيمة.

وتم تكييف خارطة طريق الاستدامة وركائزها مع أهداف التنمية المستدامة المحلية عبر تقييم الأهمية النسبية، والذي كشف أن العمل المناخي يقع ضمن أهداف التنمية المستدامة الرئيسية.

رؤية البنك الإسلامي للتنمية حول ظاهرة تغير المناخ

من أجل تعزيز المبادرات المختلفة التي اتخذتها الدول الأعضاء في المنطقة، قام البنك الإسلامي للتنمية بتطوير سياسته الخاصة بتغير المناخ في عام 2019. وتتمحور هذه السياسة حول: (1) دمج خطط العمل المناخية للدول الأعضاء في عمليات البنك، (2) تعزيز المقدرة على التكيف مع تغيرات المناخ، (3) تسهيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، (4) تعبئة الموارد لدعم العمل المناخي.

وقد حدث تعاون واسع النطاق بين البنك ومختلف بنوك التنمية متعددة الأطـــراف فيما يتعلق باتفاقيـــة باريس. وتم الانتهاء بشكل تام من جميع الجوانب المتعلقة بأساليب تنفيذ الاتفاقية. وسيلعب هذا الجهد التعاوني دوراً حاسمًا في تحديد المجالات التي ينبغي فيها تركيز موارد التمويل والتنمية المتعلقة بالمناخ وإعطاؤها الأولوية، لا ســيما في سياق التعافي واستعادة الأنشــطة. علاوة على ذلك، سيقدم التوجيه بشأن تعبئة رأس مــال القطاع الخــاص لتوفير متطلبات التعافــي والخطط طويلة الأجل، ومواءمتها مع الأهداف المناخية.

وقــام البنك أيضًــا بمراجعة اســتراتيجيته العامة لتشــمل التعاطي مع القضايا المُلحّة مثل جائحــة كوفيد19-، وأهــداف التنمية المســتدامة، والتحول نحو مستقبل منخفض الكربون، بمقدوره الصمود في وجه تغير المناخ.

والنتيجة المحتملة لهذا الوضع هي إمكانية «إعادة البناء بشكل أفضل» من خلال تعزيز التعافي والنمو الاقتصادي اللذين يتسمان بالاســتدامة البيئية والمقدرة على التكيف. وينطــوي تحقيق هــذا الهدف على تعزيز الاســتفادة من الموارد الطبيعية والبشــرية، وتخفيــف المخاطر المحتملة على الأفراد والبيئة، وتعزيز العوامل الأساسية التي تساهم في النمو الاقتصادي.

تواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية عواقب تغير المناخ بطرق مختلفة، مما يتطلب مساعدة ودعما ماليا متنوعا.

سياسة البنك الإسلامي للتنمية لدعم جهود العمل المناخي

ويُســتلهم تطوير هذه السياســة من أفضل ممارســات مجتمع بنك التنمية متعــدد الأطراف (MDB)، وخاصــة فيما يتعلق باستراتيجيات تغير المناخ مثل اتفاق باريس والمبادئ الطوعية لتعميــم العمل المناخي داخل المؤسســات المالية. وفي الوقت نفســه، تم تعديل هذه السياسات لتتناســب مع واقع البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء فيه.

ولتحقيق الأهداف المحددة في اتفاقية التعاون المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية بنجاح، لا بد من أخذ عدة عوامل رئيسية في الاعتبار: (1) توافــر مجموعة متنوعة ومســتدامة من خيارات التمويل المتعلقــة بمبادرات المناخ؛ (2) توافر مقدرات طويلة الأجل لحشــد موارد إضافيــة والوصــول إلى مصــادر التمويل الميســرة، بما في ذلك تلك المخصصة للمشــاريع المتعلقــة بالمناخ، و(3) زيادة الطلــب من الدول الأعضاء على الخدمات التي تقدمها الاتفاقية.

الركيزة 1: دمج العمل المناخي في جميع عمليات البنك

تواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية عواقب تغير المناخ بطرق مختلفة، مما يتطلب مساعدة ودعمًا ماليًا متنوعًا. يستطيع البنك استيفاء متطلبات البلدان الأعضاء بشكل وافٍ

عبر دمج الاعتبارات المناخية في استثماراته، واستراتيجيات البلـــدان الأعضاء، وأنشـــطته الاستشـــارية، وسياســـاته، وأساليبه، وأدواته، ومنهجياته. ويضمن هذا النهج أن البنك يتماشـــى مع مرحلة التنمية والمقـــدرات المحددة لكل دولة عضو. ويشمل ذلك الفرص المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وصامد في وجه تغير المناخ، فضلًا عن فرص للتخفيف مـــن المخاطر المحتملة المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود. إن إدراج الاعتبارات المناخية في أنشـــطة البنك الإسلامي للتنمية يشمل جانبين رئيسيين:

(1) دمج الاعتبارات المناخية في العروض التي يقدمها البنك للدول الأعضاء، و(2) الســـعي الحثيث لدمج الاعتبارات المناخية ضمن عمليات البنك الإسلامي للتنمية.

الركيزة 2: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

وفقًا لما تمت الإشـــارة إليه ســـابقًا، فـــإن العديد من البلدان الأعضـــاء في البنك الإســـلامي للتنميـــة معرضة لعواقب تغير المناخ، حيث يواجه عدد كبير منها مســـتوى عالٍ من المخاطر. وينطبق هذا بشكل خاص على دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شـــرق آســـيا، حيث تعوّل بعض البلدان بشكل كبير على الزراعة أو تقع في مناطق منخفضة أو ساحلية.

إن مساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ تتطلب بذل جهود تساعدها في:

(1) الاســـتعداد للتغيـــرات المتوقعـــة الناجمـــة عن ظاهرة الاحتباس الحـــراري والتكيف معها، و(2) تقليل هشاشـــتها وتخفيف النفقات الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ. وسيدعم البنك الإســـلامي للتنمية البلدان الأعضاء في تعزيز قدرتها على الصمـــود وتقليل تعرضها لمخاطـــر تغير المناخ من خـــلال وســـائل مختلفة، مثـــل (1) تنفيذ نهج اســـتراتيجي وتدخلات مســـتهدفة عبر القطاعات، و(2) تنفيذ سياســـات وتدخلات حكيمة، و(3) تقديم مســـاعدات مالية مخصصة لتعزيز التكيف والقدرة على الصمود.

الركيزة 3: تعزيز التنمية المستدامة وتسهيل التحول نحو الاقتصاد الأخضر

يســـتلزم مفهوم النمو الأخضـــر تعزيز التنميـــة والتطور، وتخفيف التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من الهدر، والاســـتخدام غير الناجح للموارد الطبيعيـــة، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز أمن الطاقة.

وتمتد مزايا الاســـتثمار في النمو الأخضر إلى المجتمعات المحليـــة والعالميـــة. ومع ذلك، فإن التحـــول نحو اقتصاد منخفـــض الكربون يفـــرض تحديات تختلف مـــن دولة إلى أخرى. وهذا يمثل خيـــارات صعبة في بعض الدول النامية حيث قد تؤدي مســـاهمة الطاقة فـــي النمو الاقتصادي إلى ضرورة اتخاذ قرارات استثمارية تعطي الأولوية للإنتاج القائم على الوقود الأحفوري على الخيـــارات البديلة مثل مصادر الطاقة المتجددة.

ومن وجهة نظر تنموية، لا يمكن تجاهل أهمية الأصول الكربونيـــة، لأنها بمثابة عنصر حاســـم فـــي الاقتصاد

سيدعم البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء في تعزيز قدرتها على تقليل تعرضها لمخاطر تغير المناخ عبر تنفيذ نهج استراتيجي وتدخلات مستهدفة عبر القطاعات، وتنفيذ سياسات وتدخلات حكيمة، وتقديم مساعدات مالية

المحلي في بعض الدول. ولا تولد هذه الأصول فرص العمل فحسب، بل تساهم أيضًا بشكل كبير في النشاط الاقتصادي.

ويمكن أن تؤدي العواقب المحتملة لهذا السيناريو إلى خيارات صعبة بين متطلبات التنمية على المدى القصير والآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ. ولذا فإن البنك الإسلامي للتنمية ملتزم بمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، مع الاعتراف بالمقايضات الخاصة التي ينطوي عليها تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والممارسات الصديقة للبيئة. ومع ذلك فإن التحول نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون يمثل فرصة كبيرة لتجديد شباب البلدان أو المناطق، عبر توفير ظروف عمل محسنة وفرص لتنمية المهارات.

ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء على وضع سياسات وأنظمة قوية، فضلًا عن تشجيع الاستثمارات الخضراء وتنمية المشاريع الجديدة الواعية بالمناخ. وتعد الاستثمارات والمساعدة الفنية من بين الأنشطة التي تساهم في النهوض بهذه السياسة من أجل:

(1) النهوض بالطاقة المتجددة؛ و(2) تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة عبر القطاعات، بما في ذلك المياه والتصنيع والإنتاج؛ و(3) تطوير وسائل النقل وأنظمة النقل الجماعي منخفضة الكربون؛ و(4) اعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخيًا تحقق فوائد في خفض الكربون؛ و(5) تعزيز التجارة المستدامة؛ و(6) تسهيل استثمارات القطاع الخاص النظيفة والخضراء؛ و(7) دعم التقنيات المبتكرة والبحث والتطوير في المجالات التكميلية، مثل تخزين البطاريات، واحتجاز الكربون، وتخزينه، وعزله.

من وجهة نظر تنموية، لا يمكن تجاهل أهمية الأصول الكربونية، لأنها بمثابة عنصر حاسم في الاقتصاد المحلي في بعض الدول

الركيزة 4: الاستفادة من الموارد

هناك اعتراف واسع النطاق بأن الجمع بين رأس المال العام والخاص سيكون ضروريًا لاستيفاء متطلبات الاستثمار الكبيرة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية ومعالجة ظاهرة تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لاستخدام الموارد العامة بشكل إيجابي لجذب المزيد من رأس

المال العام والخاص، وبالتالي زيادة التأثير.

يتمتع البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى تمويله الأساسي من موارد رأس المال العادية، بالمقدرة على توليد أموال إضافية لمبادرات تغير المناخ عبر:

(1) تصميم منتجات وخدمات مبتكرة؛ (2) تعبئة الموارد التي لا تنعكس في ميزانيته العمومية؛ و (3) تأسيس وإدارة آليات تمويل مخصصة و/أو صناديق استئمانية.

ولتعزيز دعمه للمبادرات المتعلقة بالمناخ، يخطط البنك الإسلامي للتنمية لزيادة تمويله عبر استخدام مجموعة من الموارد من مصادر مختلفة، تشمل: (1) الموارد المحلية داخل الدولة؛ و(2) مؤسسات القطاع الخاص داخل البنك وخارجه؛ و(3) شركاء التنمية؛ و (4) المنظمات الخيرية.

مصدر صور

صورة التصحر في العراق المصدر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السودان –المصدر : ا ف ب

البنك الإسلامي للتنمية والسنغال يوقعان اتفاقية للمرحلة الثانية من قطار داكار الإقليمي السريع

وقع معالي الدكتور محمد الجاسر رئيس البنك الإسلامي للتنمية ومعالي السيد دودو كا وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون بجمهورية السنغال اتفاقية تمويل إضافي لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع قطار داكار الإقليمي السريع. وأقيم حفل توقيع الاتفاقية في العاصمة السعودية الرياض.

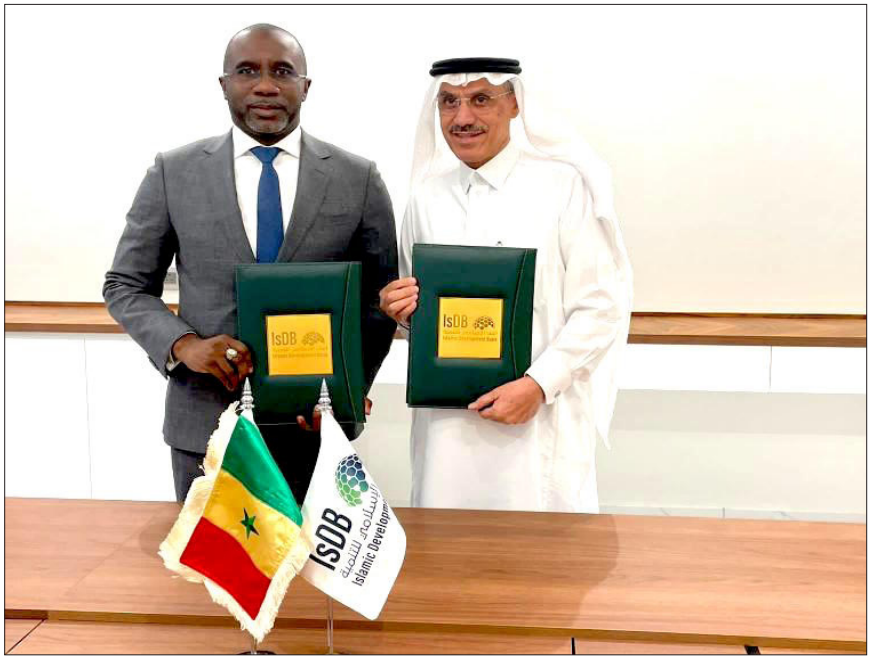

وسيساعد التمويل البالغ 40.25 مليون يورو على تعزيز البنية التحتية للنقل العام في منطقة داكار الكبرى. ويأتي ذلك ضمن مشروع لتقليل زمن السفر بين وسط مدينة داكار إلى بليز دياني المطار الدولي، في أقل من 50 دقيقة، إضافةً إلى خفض سنوي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون يقدر بـ 17000 طن، واستيعاب أكثر من 10 ملايين مسافر سنويًا.

وسبق للبنك الإسلامي للتنمية أن وافق على تخصيص 300 مليون يورو لإنجاز المرحلة الأولى من المشروع (داكار–دياماتو، بطول 36 كيلومترا). ويضاف مبلغ التمويل الإضافي الجديد البالغ 40.25 مليون يورو إلى 100 مليون يورو المخصصة حاليًا لإنجاز المرحلة الثانية من المشروع (مطار دياماتو–داكار الدولي بمساحة 19 كيلومتر مربع).

وهنأ الجاسر معالي الوزير دودو كا بمناسبة تعيينه وزيراً للاقتصاد والتخطيط والتعاون، وأعرب عن سعادته بالشراكة مع دولة السنغال، مشيراً إلى الأثر الكبير الذي أحدثه التنفيذ الناجح للمشروع في تعزيز التنمية للمواطنين. وشدد على أن البنك الإسلامي للتنمية سيواصل دعم مشاريع التنمية في السنغال.

من جانبه نقل معالي الوزير امتنان الرئيس ماكي سال للدعم المالي الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية للمشاريع المهمة اللازمة لتحسين الاقتصاد والبنية التحتية في السنغال.

وقال: "يلعب البنك الإسلامي للتنمية دوراً مهما في تعزيز رؤية (السنغال الناشئة 2035)، ونحن نتطلع إلى مواصلة هذه الشراكة المثمرة، خاصة في المبادرات المهمة مثل مشروع أجروبول نورد".

وقدم الجاسر للوزير تنويراً عامًا عن تمويل البنك للقطاع الزراعي في كل دولة عضو، مشددًا على دور القطاع باعتباره العمود الفقري لأي اقتصاد. وتشمل الأمثلة التي استشهد بها الدعم المالي الذي يقدمه البنك لمناطق التصنيع الزراعي الخاصة في نيجيريا، ومشاريع سلسلة القيمة الإقليمية للأرز في العديد من البلدان الأفريقية، وسلسلة قيمة الكسافا.

وأكد الطرفان على التطوير المطرد للتعاون بين البلدين، واتفقا على تسريع تنفيذ المشروع، وضمان استكماله في الموعد المحدد، والتمتع الكامل بمزايا التنمية، وزيادة معدل الصرف على محفظة المشروعات. وقال معالي الوزير إن الحكومة بصدد وضع اللمسات النهائية على خطة العمل الخمسية الثالثة للأولويات (2024–2028) والتي تتضمن إنشاء وحدات تنفيذية في مختلف الوزارات للإشراف على تنفيذ الأعمال وفي الوقت المناسب لخطط العمل.

رئيس البنك الإسلامي للتنمية والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يرأسان الاجتماع الأول لمجلس إدارة الصندوق الإسلامي العالمي للاجئين

انعقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة مؤسسي الصندوق الإسلامي العالمي للاجئين (GIFR) على هامش فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وشارك في رئاسة اجتماع مجلس الإدارة رئيس البنك الإسلامي للتنمية، معالي الدكتور محمد الجاسر، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، وقد تم ذلك في 1 ديسمبر 2023 في جناح البنك الإسلامي للتنمية في مكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.

وأطلقت مبادرة الصندوق الإسلامي العالمي للاجئين في سبتمبر 2022 كبادرة تعاون بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الإسلامي للتنمية من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ويهدف البرنامج إلى معالجة محنة اللاجئين وتسهيل حصولهم على التعليم والمياه والصرف الصحي والمأوى.

وفي كلمته في اجتماع مجلس الإدارة، أكد الدكتور الجاسر على: أولًا) أهمية التعبئة الفورية والمستمرة للموارد المطلوبة للوصول إلى الهدف المتمثل في 500 مليون دولار أمريكي، ثانيًا) البدء في تنفيذ مشاريع الصندوق الإسلامي العالمي للاجئين في أقرب وقت ممكن لصالح مجتمعات اللاجئين في الدول الأعضاء.

ومن المعروف أن ما يقرب من نصف اللاجئين والنازحين في العالم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأكد الدكتور الجاسر مجددا أن "تحدٍ بهذا الحجم يؤكد الحاجة الحيوية لأدوات تمويل مبتكرة ومستدامة مثل هذا الصندوق لتوفير الأموال والدعم للمجتمعات والأشخاص المحتاجين".

وأضاف أن تعبئة الموارد ستضمن تدفقًا إيجابيًا للتمويل الذي سيوجه إلى البرامج والتدخلات التي تهدف إلى التأثير على حياة النازحين قسراً.

وكان من بين المتحدثين الرئيسيين الآخرين في الاجتماع الرئيس المشارك للاجتماع، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، وكذلك المدير العام للصندوق الإسلامي للتنمية الدكتورة هبة أحمد التي علقت في كلمتها التي تلاها نيابة عنها الأستاذ خميس القزاح على أهمية المهام المدرجة على جدول أعمال الصندوق وكذلك أنشطة الصندوق وتقدمه منذ إطلاقه عام 2022.

بعد ذلك ناقش مجلس إدارة الصندوق جميع المواضيع المتعلقة بالوثائق الخاصة بتفعيله. ويعتمد الصندوق على طريقة تمويل إسلامية مبتكرة تستخدم مفهوم الوقف لتوليد الأموال بشكل مستدام، ويحظى بالمزيد والمزيد من الاهتمام والاعتراف باعتباره نهجًا عالميًا مبتكراً يسهل الحلول للتحديات التي يواجهها اللاجئون.

الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوقعان ثلاث اتفاقيات لتحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وتعزيز فرص كسب العيش في أفغانستان

أبرم البنك الإسلامي للتنمية، بصفته الوصي على الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان، ثلاث اتفاقيات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أفغانستان، وذلك بغرض تعزيز التعليم والرعاية الصحية وتوفير التعليم للجميع، وتوسيع آفاق سبل كسب العيش.

وبحضور كبار المسؤولين من منظمة التعاون الإسلامي والصندوق السعودي للتنمية، تم التوقيع على الاتفاقيات من المهندس محمد الساعاتي المستشار الخاص لرئيس البنك الإسلامي للتنمية، ومنسق الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان، والدكتور خالد خليفة كبير مستشاري المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وممثل المفوضية لدى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد رعى معالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، هذه المناسبة المهمة. بالإضافة إلى ذلك، حضر التوقيع مسؤولون من المنظمات الأخرى ذات الصلة.

وبتكلفة إجمالية قدرها 7,520,404 دولارات أمريكية، تهدف اتفاقية المشروع الأولى إلى تعزيز التعليم في أفغانستان من خلال تأسيس مراكز ذكية، وبالتالي تحسين الوصول إلى التعليم. وسيتم تمويل هذا المسعى بشكل مشترك من خلال منحة الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان بقيمة 5,878,800 دولار أمريكي مقدمة من صندوق التنمية السعودي، بالإضافة إلى تمويل إضافي يبلغ 1,641,604 دولار أمريكي مقدم من المفوضية.

وسيتم تشغيل هذا المشروع، الذي يهدف إلى بناء وتشغيل المرافق التعليمية الأساسية، بما في ذلك مراكز SMART، وتعزيز الوصول إلى التعليم الجيد للأطفال في المجتمعات الضعيفة، التي تعيش في منطقة العودة وإعادة الإدماج ذات الأولوية (PARRs)، في 16 منطقة في 13 مقاطعة مختلفة من أفغانستان، عبر فترة تنفيذ مدتها 18 شهراً.

وسوف يركز المشروع الثاني على تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للمجتمعات الضعيفة، بتكلفة إجمالية قدرها 5,435,317 دولار أمريكي، عبر المنحة المقدمة للصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان بقيمة 3,210,681 دولار أمريكي، من الصندوق السعودي للتنمية، في حين تساهم المفوضية بمبلغ 2,224,636 دولار أمريكي. وسيتم تنفيذ المشروع خلال 18 شهراً في 8 مناطق تتواجد في 6 أقاليم في أفغانستان.

وفي إطار هذا المشروع، سيتم إنشاء المرافق الصحية وتشغيلها في منطقة العودة وإعادة الإدماج المستهدفة ذات الأولوية، من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للفئات الضعيفة من السكان، وخاصة النازحين والعائدين.

ويستهدف المشروع الثالث دعم فرص سبل العيش، وتعزيز تمكين المرأة، من خلال نهج متكامل، وبتكلفة إجمالية قدرها 1,370,487 دولار أمريكي، بالمنحة المقدمة للصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان بقيمة 910,519 دولاراً أمريكيًا من الصندوق السعودي للتنمية، إلى جانب مساهمة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمبلغ 459,968 دولار أمريكي، وتبلغ مدة التنفيذ 18 شهراً، وتغطي مقاطعات هيرات وكابول ولاجمان.

وفي كلمته التي ألقاها، أشار م. محمد الساعاتي إلى أن «التوقيع على هذه الاتفاقيات الثلاث، بقيمة إجمالية تبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، من الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان في الجولة الثانية من عمليات المنح، يمثل إنجازاً كبيراً في رحلة الصندوق من أجل مساعدة ودعم المجتمعات المهمشة في أفغانستان عبر تطوير وإقرار مشاريع مختلفة. مضيفًا أن هذا التعاون مع المفوضية بمثابة شهادة على تفانينا الثابت في مساعدة الشعب الأفغاني المتأثر بالأزمة المستمرة.

وأعرب خالد خليفة، كبير مستشاري المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثل المفوضية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، عن امتنانه لدعم المملكة العربية السعودية، وأشاد بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية/ الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان، مشيراً إلى أن «لعقود من الزمن كان للصراع الطويل في أفغانستان تأثير مدمر على جميع جوانب حياة الناس. وأن أكثر من 28.3 مليون شخص (ثلثي سكان أفغانستان) في حاجة ماسة إلى المساعدة". وأضاف: "عبر هذه المساهمة السخية من الصندوق السعودي للتنمية – ومن خلال الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان – ستقدم المفوضية الخدمات المهمة في القطاعات المهمة للغاية، مثل الصحة والتعليم وطرق سبل العيش. ونحن ممتنون للمملكة العربية السعودية وللصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان على هذا الدعم الذي نحن في أمس الحاجة إليه".

ومن المقرر أن يستفيد من هذه المشاريع الثلاثة أكثر من 240,000 شخص في المجمل، مما يمثل علامة بارزة في الشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية، بصفته وصيًا على الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يُظهر التزامًا قويًا بتحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وفرص كسب العيش في أفغانستان.

في أعقاب القرار الذي اتخذه مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الاستثنائية السابعة عشرة في إسلام أباد، باكستان، في 19 ديسمبر 2021، تم إنشاء الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان كوسيلة لتقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير المتطلبات الأساسية، وتعزيز الاعتماد على الذات. ودعم التنمية في البلاد.

رئيس البنك الإسلامي للتنمية يدعو إلى تشكيل "تحالف الراغبين" بشكل عاجل لسد الفجوة الرقمية للمجتمعات المهمشة

دعا رئيس البنك الإسلامي للتنمية، معالي الدكتور محمد الجاسر، إلى إنشاء "تحالف عالمي للراغبين" خلال فعاليات منتدى الحكومة الرقمية المنعقد في الرياض، وحث على اتخاذ إجراءات جماعية، لسد الفجوة الرقمية وربط ما يقدر بنحو 2.7 مليار شخص، ما زالوا غير متصلين بالعالم من حولهم.

وشدد الجاسر في حديثه على ربحية الاقتصاد الرقمي والأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه على الأعمال التجارية، لا سيما في مجال الاتصالات والصناعة الرقمية. ومع ذلك، حذر أيضًا من إهمال المجتمعات المهمشة، وسلط الضوء على العار الذي يجلبه ذلك في القرن الحادي والعشرين، الذي يستثمر في التكنولوجيا الرقمية، حيث أصبح الوصول إلى الموارد الرقمية ذا أهمية متزايدة.

وأعرب الجاسر عن تفاؤله وثقته في ربط الجميع مع بعضهم البعض، مع التأكيد على أهمية الجهود التعاونية. وأشار إلى أنه "من الضروري أن نشكل تحالف الراغبين، لتقديم البنية التحتية الأساسية والخبرة اللازمة لتحقيق الشمولية الرقمية"، مشيدًا بالتعاون المثالي بين بلدان الجنوب ومبادرة "الروابط العكسية" التي أطلقها البنك الإسلامي للتنمية. كنماذج جديرة بالملاحظة لنقل المعرفة والمهارات، وبالتالي تمكين الأمم في عملية التنمية.

وفي معرض إشادته بريادة المملكة العربية السعودية في مبادرة التحول الرقمي، ودورها كمضيف للمنتدى، أعرب رئيس البنك الإسلامي للتنمية عن امتنانه لمعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات م. عبدالله السواحة، و الدكتور م. أحمد الصويان، محافظ هيئة الحكومة الرقمية السعودية، على توجيه الدعوة، للتحدث عن الإنجازات الملحوظة في الاقتصاد الرقمي للمملكة العربية السعودية.

وشدد الجاسر في كلمته على التزام البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز الشمول الرقمي. وكشف عن استراتيجية البنك التشغيلية للشمول الرقمي من 2024 إلى 2027، والتي تتضمن تخصيص ميزانية تبلغ 250 مليون دولار لسد الفجوة بين الأفراد الذين بحوزتهم التكنولوجيا الرقمية، وأولئك الذين يفتقدونها. ويهدف هذا الالتزام المالي إلى معالجة الفجوة الرقمية، عبر تنفيذ مبادرات محددة، وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودمج التكنولوجيا في القطاعات النشطة للتنمية.

البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية يتعاونان من أجل تعزيز التحول الرقمي

اجتمع في العاصمة السعودية الرياض معالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، والدكتور المهندس عبد الله السواحة، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، بهدف استكشاف فرص التعاون في مبادرات التمويل المتعلقة بالتحول الرقمي، مع الاهتمام بشكل خاص بتعزيز التوسع في الاقتصاد الرقمي.

وخلال اللقاء ناقش الجانبان فرصة المشاركة في حملة «تمكين أفريقيا» التي تم إطلاقها مؤخراً، والتي تقودها الوزارات السعودية، وتهدف إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز التقدم المستدام في قارة أفريقيا عبر تنفيذ حلول الطاقة النظيفة، وتعزيز الاتصال، وإدخال منصات الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني في جميع أنحاء القارة.

وفي معرض إبرازه الموافقة على الإستراتيجية التشغيلية للبنك الإسلامي للتنمية للشمول الرقمي 2024-2027، أكد الجاسر على التطورات الإيجابية في البنك التي تعزز التعاون وتوفر فرصًا للاتصال الرقمي العالمي الهادف، لا سيما على المستويين الإقليمي والقُطري.

وأقر الطرفان بأهمية إعادة المهارات الرقمية، وتحسين المهارات، كمكونات أساسية للتحول الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، وجرى النقاش حول الاستفادة من كفاءة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل دعم الدول الأخرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في مساعيها نحو التحول الرقمي وتعزيز مقدراتها.

ومن أجل تعزيز الاتصال والحكومة الإلكترونية والخدمات الاجتماعية الإلكترونية والخدمات العامة الإلكترونية عبر الدول الأعضاء الـ 57 في البنك الإسلامي للتنمية، اقترح الجاسر تنفيذ مبادرات تعاونية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشدد على أهمية ربط الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول حاليًا، كون هذا الأمر بالغ الأهمية، فيما يتعلق بجهود تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

واختتم الاجتماع بالتأكيد على أهمية تحديد النجاحات الفورية، وإشراك الفرق الفنية في حوارات إضافية، لاستكشاف فرص تعاون محددة.

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يدعو إلى زيادة الاستثمار والتعاون الاقتصادي الوثيق كمجالين رئيسيين للكومسيك خلال الخمسين سنة القادمة

خلال زيارته الرسمية إلى تركيا ومشاركته في الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين لمجلس التجارة والصناعة بإسطنبول، شدد معالي الدكتور محمد جاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على ضرورة زيادة الاستثمارات وتحسين التعاون الاقتصادي ضمن إطار الكومسيك.

وبصفته المتحدث الرئيسي ألقى الدكتور الجاسر كلمة أمام الحضور خلال حفل الافتتاح الذي نُظم تحت رعاية رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان. وسلط الجاسر في كلمته الضوء على الذكرى الخمسين المقبلة لتأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والتي سيتم الاحتفال بها خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك في الفترة من 27 إلى 30 أبريل 2024 في الرياض. ووصف هذا الإنجاز بأنه شهادة على الشراكة والتعاون الدائمين الذي أفاد الدول الإسلامية بشكل كبير.

وأشاد الجاسر بجميع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعمهم الثابت وتعاونهم في تعزيز مهمة البنك النبيلة. وأوجز رؤية مستقبلية تتمحور حول زيادة التضامن من أجل الرخاء المشترك، وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين، وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية للاتصال السلس، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتأسست اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) عام 1981، وهي المنصة الرئيسية للتعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف في العالم الإسلامي. ويجتمع المؤتمر سنويا في تركيا، ليكون بمثابة منتدى محوري لمعالجة وتقديم الحلول للتحديات الاقتصادية التي تواجه العالم الإسلامي.

في بداية كلمته أعرب الدكتور الجاسر عن امتنانه للرئيس التركي أردوغان على استضافته اجتماع الكومسيك وعلى الاستقبال الحار في تركيا. كما قدم تعازيه للخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الواسع النطاق في غزة وفي دول مثل تركيا وسوريا والمغرب وليبيا وأفغانستان، التي عانت من كوارث طبيعية في عام 2023.

واستعرض الجاسر التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه العالم، بما في ذلك ارتفاع التضخم، وتراجع النمو الاقتصادي، وزيادة نقاط الضعف أمام انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. وسلط الضوء على مبادرات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مثل برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، وبرنامج الأمن الغذائي الذي تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، للتخفيف من هذه المشكلات. وأشار أيضًا إلى المخصصات الأخيرة لمجموعة التنسيق العربية، بما في ذلك 50 مليار دولار أمريكي خُصصت للبنية التحتية للحفاظ على الصمود في أفريقيا، إلى جانب حزمة تمويل العمل المناخي بقيمة 24 مليار دولار أمريكي.

علاوة على ذلك، أكد الجاسر على أهمية تعزيز التجارة الإلكترونية، وهو الموضوع المحوري لاجتماع الكومسيك لهذا العام. وأشار إلى التحديات التي تواجه الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة، مثل البنية التحتية للشبكة المتخلفة، وارتفاع تكاليف البيانات. وتجاوبًا مع ذلك، قام البنك الإسلامي للتنمية بتطوير خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2025 وإستراتيجية الشمول الرقمي 2027–2024. وأشار الجاسر أيضًا إلى الدراسات والمبادرات الجارية لتعزيز التجارة الإلكترونية والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، في الدول الأعضاء في الكومسيك.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنضم إلى البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وشركائهم في إطلاق التحالف الاستراتيجي للمناطق الخاصة للصناعات التحويلية الزراعية (SAPZs) من أجل التحول

شـهدت مدينة مراكش إطلاق تحالف اسـتراتيجي يهـدف إلى تحويل الزراعـة في أفريقيا وتعزيز الأمن الغذائـي داخل القارة وخارجها وذلك في 8 نوفمبر 2023.

وتـم إطلاق المناطـق الخاصة للصناعـات التحويلية الزراعية خلال فعاليات أيام السـوق للمنتدى الأفريقي للاسـتثمار لعام 2023، وهو حدث دولي رفيع المسـتوى يجمع رؤساء الدول والمؤسسات المؤثرة في قطـاع التنمية الدولي، بالإضافة إلى المسـتثمرين من القطاعين العام والخاص داخل القارة الأفريقية وخارجها.

ويأتـي هذا الحدث الذي شـارك في تنظيمه البنك الإسـلامي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك الاسـتثمار الأوروبي، وشـركاء عالميون آخـرون، في أعقاب الاسـتضافة الأخيرة للاجتماعات السـنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2023 في مراكش.

وبهذه المناسـبة، قال هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسـلامية لتمويل التجارة، أثناء مخاطبته مناقشة حول إطلاق التحالف الاسـتراتيجي للمناطق الخاصة للصناعات التحويليـة الزراعية: "تؤكد مجموعة البنك الإسـلامي للتنمية من جديد دعمها القوي للتنمية الزراعية في أفريقيا، بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي وغيره من الشركاء الرئيسيين، مع الأخذ في الاعتبار الضغوط الخارجية القوية للدعوة إلى القضاء على مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وإعادة بناء سبل العيش المستدامة."

ومثل سـنبل الدكتور الجاسـر في فعاليات أيام السـوق 2023 التي اسـتمرت يومين. ويُشار إلى أن المؤسسـة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسـة الإسـلامية لتنمية القطاع الخـاص، هما كيانان تابعان لمجموعة البنك الإسـلامي للتنمية، مسؤولان عن قيادة التجارة الدوليـة وتنمية القطاع الخاص في القارات الأربع التي تقع فيها الدول الأعضاء بالبنك.

وفي بداية حفل إطلاق التحالف الاستراتيجي للمناطق الخاصة للصناعات التحويلية الزراعية، ألقى معالي السـيد ريـاض مازور، وزير الصناعة والتجـارة المغربي، والدكتور أكينوومي أديسـينا، رئيس مجموعة البنك الأفريقـي للتنمية، كلمات افتتاحية. ومن بيـن المتحدثين الآخرين في الحدث البروفيسور بنديكت أوراما رئيس البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، وديجـان تيزان مدير الأعمـال الزراعية في منظمة الأمـم المتحدة للتنمية الصناعيـة، وجاجان جوبتا الرئيس التنفيذي لـ ARISE IIP، والدكتورة بيث دانفورد نائب الرئيس لشؤون الزراعة والتنمية البشرية والاجتماعية بمجموعة البنك الأفريقي للتنمية.

المناطـق الخاصة للصناعات التحويلية الزراعية هي مـن بين العديد من المشـاريع الكبـرى التي يقودهـا AIF، بما في ذلك تلـك المتعلقة بالطاقة المتجددة والتصنيع.

واستثمرت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية وممولون مشـاركون آخرون أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي لإنشاء 25 منطقة خاصة للصناعـات التحويلية الزراعية في 11 دولة أفريقية، بما في ذلك جنوب أفريقيا ونيجيريا.

وبمجرد تشغيلها ستعمل المناطق الخاصة للصناعات التحويلية الزراعية على تحسين كفاءة تصنيع الأغذية، والقدرة على إضافة قيمة إلى الزراعة، وتوفير فرص العمل من خلال تشجيع الاسـتثمار في الصناعة الزراعية والأعمال التجارية الزراعية، مع تعزيز التجارة المحلية والإقليمية والدولية.

ويُعـد هذا التحالف مبـادرة رائدة لتحويل القطاع الزراعـي في قارة أفريقيا، مـن قطاع الكفـاف إلى قطاع القيمة المضافة. ومن بين مؤسسـي منتدى الاسـتثمار الأفريقي، بنك التنمية الأفريقي، وأفريقيا 50، ومؤسسة التمويل الأفريقيـة، وأفريكسـيم بنك، وبنك التنمية لجنوب أفريقيا، وبنك الاسـتثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التجارة والتنمية.

وقـال المهندس هاني سـالم، إنه من أجل دعم الروابط بشـكل أفضل مع الأسـواق الأكثر توسعًا، لا سيما عبر تحالف المناطق الخاصة للصناعات التحويلية الزراعيـة، يتعين علـى المنظمات الدوليـة "تحديد مجموعة من الإجـراءات ذات الأولوية، بما فـي ذلك تحفيز الإنتـاج الزراعي المحلي والإقليمي، ومعالجة قضايا التحول من الإمدادات الغذائية إلى النظم الغذائية القادرة على الصمود، والاستثمار في البنية التحتية الغذائية، ودعم الحد من المخاطر، وتشجيع الاسـتثمار الحيوي في الزراعة الأفريقية، وزيادة الإنتاج والتسويق، والحد من أوجه القصور في الأسواق العالمية."

مجموعة التنسيق العربية تتعهد بتقديم 50 مليار دولار لتنمية أفريقيا

في إطـــار تعزيز دعمها للدول الأفريقية الشـــريكة قبل انعقاد مؤتمر الأمـــم المتحدة لتغير المناخ (COP28)، أعلنت مجموعة التنســـيق العربيـــة مخصصات تصل إلى 50 مليار دولار أمريكي للمســـاعدة على إنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود ومجتمعات حاضنة للجميع في القارة الأفريقية. صرح بذلك رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد الجاســـر خلال المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الأفريقي في العاصمة السعودية الرياض.

وتواجـــه كثير من البلدان الأفريقيـــة بصفة خاصة آثار تغير المناخ، ويعـــد تعزيز القدرة علـــى الصمود في وجه هـــذه التغيرات والتكيف معها حاجة ملحة. وأشـــارت المجموعة، في بيـــان لها، إلى اعترافها بأن العلاقة بين التنمية المســـتدامة وتمويل أنشـــطة العمل المناخي شـــاملة ومعقدة، مجددة التزامها بزيادة المســـاعدات المالية لأنشطة تغير المناخ، بما يتماشى مع اتفاقية باريس للمناخ، والمساعدة في سد فجوات الاستثمار في الطاقة، بما في ذلك الطاقة منخفضة الكربون، وتعزيز القدرة على الصمود في وجـــه تغيرات المناخ، والتخفيف من آثاره والتكيف معه، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي.

وأشـــار البيان إلى أن الأموال المخصصة لهذه المبادرات ستدعم عدة مجالات مثل أمن الطاقة، وتحـــول الطاقة، وتعزيز التكامل والترابط الإقليميين، وتمويل التجارة وتســـهيلها، وتعزيز الدعم للدول الهشـــة، ومبـــادرات تمكين المرأة والشـــباب، وتعزيز فعاليـــة التنمية، وتمويل القطاع الخاص. وأقرت المجموعة بالحاجة الملحة إلى التصدي لهذه التحديات من خلال اتخاذ إجراءات منسقة وفي الوقت المناسب.

وقال الدكتور الجاســـر متحدثًا بالنيابة عـــن المجموعة: "إن التزامنا تجاه أفريقيا الواعدة ومجتمعاتهـــا الحيوية لا يتزعزع"، مضيفًا: "ومع ذلك، فإننا نعي تمامًا تحديات التنمية التي تواجهها القارة، بما في ذلك تأثير الجائحة العالمية الأخيرة، وتحديات الأمن الغذائي، وأزمة المناخ المتصاعدة". وتابع: "نحن ملتزمون بالعمل جنبًا إلى جنب مع الدول الأفريقية، والكيانات الإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، وشركات

القطاع الخاص، ووكالات التنمية الأخرى."

ولطالمـــا دعمـــت المجموعة البلدان الأفريقية الشـــريكة واســـتثمرت مؤسساتها أكثر من 220 مليار دولار أمريكي في المنطقة حتى الآن، مما يؤكد من جديد التزامها بدعم التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية. يشـــار إلى أن مجموعة التنسيق العربية هي تحالف استراتيجي يهدف إلى تقديم حلول منســـقة لتمويل التنمية، ويضم في عضويته صندوق أبوظبـــي للتنمية، والمصرف العربي للتنميـــة الاقتصادية في أفريقيا، والصنـــدوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنميـــة، وصندوق النقد العربي، والبنك الإســـلامي للتنمية، والصندوق الكويتـــي للتنمية الاقتصادية العربيـــة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية.

المنتدى العالمي للاجئين 2023:
الالتزامات المشتركة لمنصة تنسيق بنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري

المنتدى العالمي للاجئين

حددت منصة تنسيق بنوك التنمية متعددة الأطراف المعنية بالهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري الالتزامات المشتركة المذكورة أدناه.

خلال المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد في جنيف بسويسرا، خلال الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 2023، أكدت مجموعة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية لمجلس أوروبا، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، التزامهم بتعزيز الحلول المستدامة للهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري. بالإضافة إلى ذلك، تعهدوا بالعمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأعضاء الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، لتقديم الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق العالمي بخصوص اللاجئين.

ولا يمكن إنكار الاتجاه التصاعدي للهجرة والتنقل، فضلًا عن زيادة الهشاشة والصراع. ومن الواضح أن الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري مرتبطان بمختلف قضايا التنمية، وينبعان من عوامل متعددة. وفي ضوء هذه الخلفية، ومع الأخذ في الاعتبار مسؤولياتنا ومجالات عملنا، فإننا نعي أهمية بنوك التنمية المتعددة الأطراف، في تقديم المساعدة المستمرة لبلدان المنشأ، ومناطق العبور، والمجتمعات المضيفة، واللاجئين، والأفراد النازحين داخليًا، والعائدين، والمهاجرين في ظروف شبيهة باللاجئين. وينبغي تقديم هذا الدعم عبر المساعدات المالية الجيدة، وأدوات السياسة الواضحة، والمبادرات البحثية.

وقد التزمت بنوك التنمية المتعددة الأطراف المذكورة أعلاه، بالحفاظ على تعاونها من خلال منصة تنسيق بنك التنمية المتعددة الأطراف، التي أطلقت في عام 2018، بخصوص قضية الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري. والهدف الأساسي لهذه المنصة هو تعزيز الاتصالات الإستراتيجية، وتحسين التنسيق التشغيلي، وتبادل المعرفة، وذلك للاستفادة من أوجه التآزر والتكامل القائمة بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف، في مواجهة تحديات الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري.

ويتمثل هدفنا في تعزيز تعاوننا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وذلك في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويظل اهتمامنا منصبًا على إقامة روابط بين المساعدات الإنسانية، ومبادرات التنمية، لا سيما في معالجة القضايا المتعلقة بحالات النزوح والهجرة. وقد أسفرت هذه الشراكات التي أسسناها عن نتائج مشجعة، ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق هذه الإنجازات.

وبينما نجتمع في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، يظل التزامنا بتعزيز التنسيق وتعزيز التعاون راسخًا. نحن مصممون على العمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل مجتمع بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وكذلك الدول **الأعضاء**، والمنظمات المتخصصة، مثل المفوضية السامية للأمم

المتحدة لشـؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشـركاء، ومختلف القطاعـات بما فيها القطاعات الإنسـانية والتنمويـة، وقطاعات السـلام، من أجل تحسـين جهودنا المشتركة، وتحقيق أفضل نتائج إنمائية ممكنة.

التقدم الملحوظ في جهود بنوك التنمية المتعددة الأطراف للتصدي للتحديات التي تفرضها الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري.

على مدى العامين الماضيين، قطعت هذه البنوك خطوات كبيرة في الوفاء بالالتزامات الأربعة المنصوص عليها في البيان المشترك لعام 2019:

• تعزيز استخدام تدابير السياسة والتمويل في سياق حالات النزوح القسري. قام أعضاء منصة بنوك التنمية المتعددة الأطراف، بتكثيف مبادراتهم في هذا الخصوص. وشـمل ذلك: (1) تقديم الدعم المالي للعمليات ومشاريع التعاون الفني التي تفيد المجتمعات المضيفة واللاجئين والنازحين داخليًا، و(2) جمع وتحليل البيانات بما يؤدي إلى تطوير سياسـات وبرامج أكثر تأثيراً، و(3) صياغة إستراتيجيات وأوراق وأطر عمل مخصصة لمواجهة التحديات التي تفرضها حالات النزوح القسري.

• تعزيز التعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الخارجيين. لقد أدت منصة بنك التنمية المتعددة الأطراف دوراً كبيراً في تسـهيل الاجتماعات المنتظمة بين أعضائها لتبادل المعرفة، فيما يتعلق بالهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسـري. علاوةً على ذلك، عزز أعضاء المنصة تنسـيقهم مـع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والتنموية، والقطاع الخاص، ومنصات التنسيق الإقليمية، ومجموعات المهاجرين.

• تقديم المسـاعدات المالية السريعة لتخفيف الضغط على الخدمات العامـة. لقد أثبتت بنـوك التنمية المتعددة الأطـراف مقدرتها على تقديم المساعدة المالية السريعة، لدعم الحكومات في أوقات الأزمات والاضطرابات. كما أنها نفذت مشاريع مختلفة في البلدان المنخفضة الدخل من أجـل (1) تعزيز البنية التحتيـة، وإمكانية الوصول إلى الخدمات للمهاجريـن واللاجئين والنازحيـن والمجتمعات المضيفة، و(2) تعزيز الإدارة البيئية بشكل أفضل في مستوطنات اللاجئين وما حولها، و(3) تسهيل الوصول للوثائق الرسمية و(4) تحسين فرص التعليـم والرعاية الصحية والنمو الاقتصادي، و(5) والقيام بعمليـات دمج أكثر سلاسـة للمهاجرين واللاجئيـن، في برامج شـبكات الأمان الاجتماعـي. وبالإضافة إلى ذلـك، نفذت هذه البنوك في البلدان المتوسـطة الدخل عدة مشـاريع للتخفيف من تأثير التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا.

• تعزيـز نمو القطاع الخاص ودعمه. لطالمـا أكدت بنوك التنمية المتعددة الأطـراف على أهمية تعزيز اسـتثمارات القطاع الخاص فـي حالات النزوح القسـري، كما أن هذه البنوك أشـركت القطاع الخاص بنشـاط في جهودها. وعززت منصة بنوك التنمية المتعددة الأطراف دعمها للقطاع الخاص، عبر تنفيذ مشاريع تعطي الأولوية للشـمول المالي، وريادة الأعمال، وتنمية القوى العاملة، وتحسـين فرص العمل، والتقدم الاقتصادي.

الدروس المستفادة

على مدى السنوات الأربع الماضية، اكتسبت بنوك التنمية المتعددة الأطـراف رؤى قيمة من جهودنا المكثفة. لقد زودتنا هذه التجارب بمجموعة من الدروس المهمة المستفادة، والتي تتوافق مع نهجنا ونهج الآخرين. وبعض هذه الدروس الرئيسية تشمل:

• تخصيص الاستشارات وإجراء تنسيق على مستوى الأنظمة من أجل المعالجة الناجحة للمشـهد التنموي المتغير والمعقد للمشاريع. وغالبًا ما تتشـابك سـياقات التنمية هذه، مع التحديـات العالمية مثل تغير المناخ، والصراعات، والهشاشة، مما يعني أن تحقيق التأثير المنشود، يتطلب معالجة القضايا التي قد تتجاوز حدود مشروع بعينه، أو حتى بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وشـركاء المشروع المعنيين. إن من الضروري إحراز تقدم في تحديد والاسـتفادة من أوجه التكامل والتآزر المحددة، وذات الصلة بالسياق الحالي. ومن خلال التعاون الوثيق مع الحكومـات المحلية، وقادة المجتمع المحلي، يمكن تصميم التدخلات لتناسـب الظروف الثقافية والاجتماعيـة والاقتصادية، مما يؤدي إلى تطوير حلول مستدامة متجذرة في السياق المحلي.

• تحسين أدوات التشخيص والتحليل بشكل مستمر، من أجل مساعدة السكان النازحين بشـكل أكثر شـمولًا، ومعالجة احتياجاتهم، ونقاط ضعفهـم الخاصـة. ويمكن تحقيـق ذلك، من خـلال تعزيز أنظمة جمع البيانات، التي تسـهل التحول نحو الحلول الوقائية والمستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد هذه العملية على صياغة أطر وسياسات إستراتيجية، على مختلف المستويات (دون الوطنية والوطنية والإقليمية والقطاعية) لمعالجة الأسـباب الجذرية، وعواقب تحركات السكان في السـياقات الهشـة، والمبتلاة بالصراعات، والمتأثرة بتغيرات المناخ. ومن الضروري إعطاء الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب، ضمن هذه الأطر. علاوةً على ذلك، يُعد تعزيـز أطر الرصد والتقييم أمراً مهمًا لتعزيز إدارة الأداء، وتحسـين التعلم المؤسسـي، وتوفير التوجيه بشأن منهجيات المشاركة الناجحة، والتي تحقق نتائج محسّنة.

• تطويـر واسـتخدام الأدوات المالية التي يتم تخصيصها لتناسـب المواقف المختلفة، وتعزيز "بنية التمويل" المتكاملة، من أجل التصميم

الشـــامل للتدخلات. وقد يشمل هذا النهج الشامل خيارات مالية مختلفة، بما في ذلك القروض الميســـرة، وأدوات المزج، والأســـهم، والضمانات، ومنتجات التأمين، والمســـاعدة الفنية، والتعاون. وفي الوقت نفســـه، من الضـــروري إعطاء الأولوية للترتيبات المرنة، والإســـتراتيجيات المبتكرة، لجذب اســـتثمارات إضافية في منع الصراعات، وحفظ الســـلام، وتدابير التكيف مع المناخ واسعة النطاق.

• تعزيز الشـــراكات كأحد الأســـاليب الإســـتراتيجية الحاســـمة لتحقيق الأهداف الاســـتثمارية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف، وتعزيز تقاســـم المســـؤولية العادل، على المستوى الدولي. من الضروري إقامة شراكات مع الوكالات العامة والمنظمات الإنســـانية التـــي تقدم الدعم التكميلي، ومقدرات التمويل، وكذلك المجتمـــع المدني والقطاع الخاص، من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولا بد من التأكيد على أهمية تعزيز الحوار الشامل بيـــن أصحاب المصلحة، وتعزيز الملكيـــة الوطنية، حينما يتعلق الأمر بتعزيز الاســـتثمارات الحساســـة للنزاعات، وإيجابية السلام، وعدم ترك أحد خلف الركب. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال المشـــاركة السياسية المشتركة و/أو المنســـقة، يمكن تحقيق الاستفادة العليا من الاستثمارات المخصصة للتنمية.

• التزامات بنوك التنمية المتعددة الأطراف المشـــتركة. في سعينا لتلبية المتطلبات المُلحّة للمجتمعات الضعيفة في المســـاعدات التنموية، تؤكد بنـــوك التنمية المتعددة الأطراف التزامنا بدعم مبادئ الممارســـة الجيدة المبينة في البيان المشـــترك لعـــام 2019. بالإضافة إلى ذلك، حددت بنوك التنمية المتعـــددة الأطراف العديد من المجالات الرئيســـية، التي ســـتكون محور التركيز الأساسي لمنصة تنســـيق بنوك التنمية المتعددة الأطراف، بشأن الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري في المستقبل.

• الدعوة إلى اســـتراتيجيات شـــاملة لمنع ومعالجة الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القســـري، مع مســـاعدة وتيســـير العودة الطوعيـــة أو المدعومة أو المســـتقلة إلى بلد المنشـــأ، وإعادة الإدماج.

وينبغـــي أن يأخذ هذا النهج في الاعتبـــار المتطلبات المحددة، ونقاط الضعـــف المتداخلة، لمختلف القطاعات الســـكانية، مع إيلاء اهتمام خاص لإعطاء الأولوية للجوانب الجنســـانية للهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري.

• من الضـــروري تعزيز التعـــاون الوثيق بين بنـــوك التنمية المتعددة الأطـــراف، وأصحـــاب المصلحة الآخرين، من أجـــل تطوير مبادرات ومشـــاريع وبرامج متكاملة، مع بناء أوجه التـــآزر وزيادة التأثير، فيما يخص منع النزوح، ووضع الحلول الملائمة له. ويمكن الاســـتفادة من الرؤى القيمة المســـتمدة من التدخلات الناجحة، لتكرار أساليب مماثلة في السياقات ذات الصلة.

• تعزيز التعاون والتنســـيق، في تحليل وفهـــم الهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري، بما في ذلك تيسير البحث المشترك، والمخرجات الأخرى ذات الصلة.

• تعزيز عملية الرصد والتقييم، من أجل زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية.

• هناك حاجة لاستكشـــاف آليات تمويل مبتكرة، من أجل توفير تمويل مستمر للمشـــاريع المتعلقة بالهجرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري.

ومن أجل توفير الدعم المستمر للجهود المذكورة أعلاه، ستواصل منصة تنســـيق بنوك التنمية المتعددة الأطراف المعنيـــة بالهجرة الاقتصادية والتهجير القســـري، مساعيها لإنشاء أنظمة مؤثرة، تعزز تبادل المعرفة بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وتســـهل التعاون التشغيلي. ومن المُتوخى أن يتم تحقيق ذلك من خلال إنتاج سلســـلة من الأوراق التي تســـلط الضوء على أفضل الممارســـات، بالإضافـــة إلى ورش العمل المســـتهدفة. ومن خلال اعتماد هذا النهج، سوف تتكيف إستراتيجيات بنـــوك التنمية المتعددة الأطراف باســـتمرار للتصـــدي بقوة للتحديات المتغيرة باســـتمرار، والتـــي تواجهها بيئات الهجـــرة الاقتصادية غير النظامية وحالات النزوح القسري.